



# المناضل

Almounadil-a  
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية (Morocco)  
تحرر الكادحين من منع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 02 غشت 2024

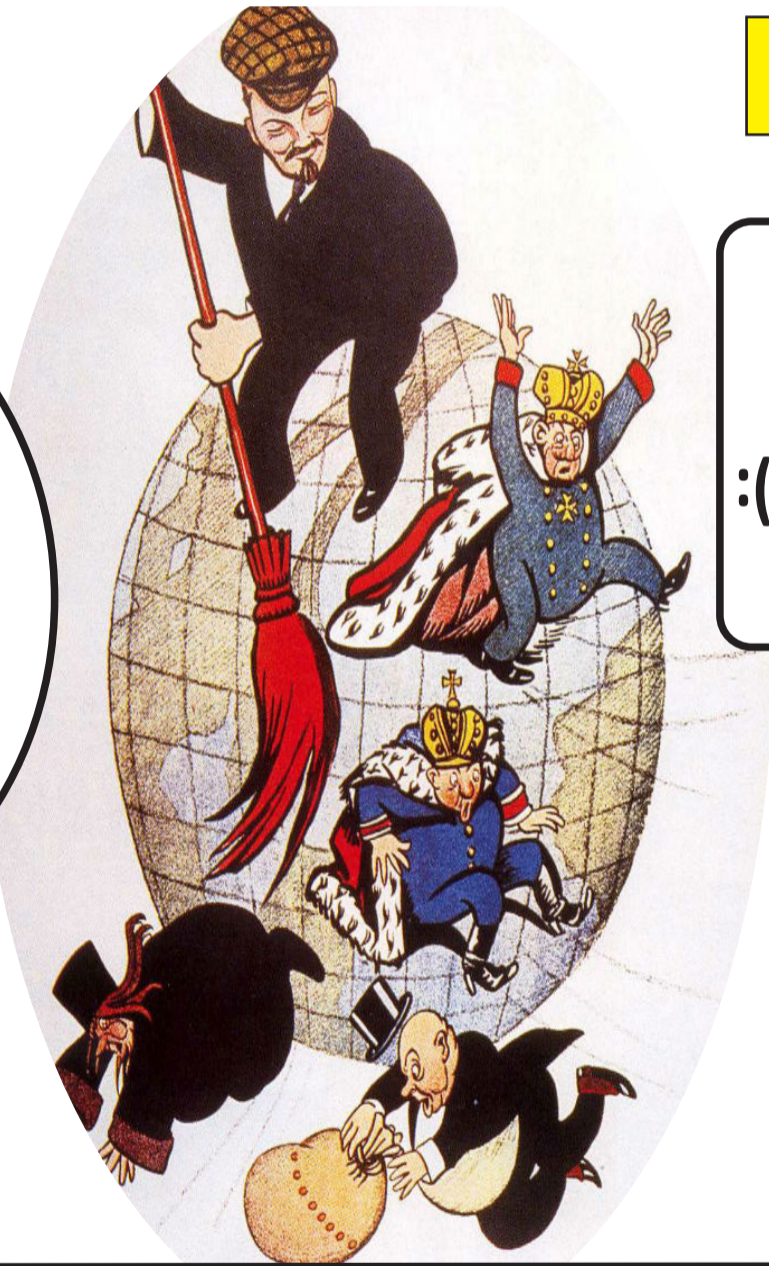
## بعد ربع قرن إضائية... لا سبيل غير نهوض الطبقة العاملة بحزبها الاشتراكي الثوري

تقرآن-ون في هذا الملف

• الاتفاق القطاعي بين الحكومة والتنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

• عناصر استراتيجية لتعبئتنا من أجل فلسطين

• عَزَلْ  
أمام طاحونة رأس المال، ورغم الحصار، والتعتيم، شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار يواصلون الاضراب المفتوح



• مواكبة لإضراب شغيلة طوب فوراج المفتوح بمنجم بوازار: مرض السيلكوز يفتك تدريجيا بحياة العمال

• المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال



## بعد ربع قرن إضافية... لا سبيل غير نهوض الطبقة العاملة بحزبها الاشتراكي الثوري

### افتتاحية المناضل-ة

النضال، وفي المقام الأول الحركة النقابية. ولم يتضرر النضال العمالي وحده من هكذا حالة، بل حتى حركة النضال الشعبي المنبثقة منذ منتصف التسعينات لتبلغ ذروة مع حراك الريف/جرادة. فرغم الزخم الشعبي المميز لهذه الحركة غير المسبوقة تاريخياً، لم تتجاوز المطلب الاجتماعي نحو أفق سياسي يروم إبدال سلطة الأقلية المستبدة بسلطة ديمقراطية في مجتمع بلا استغلال واضطهاد. وهو أفق يفترض وجود قوة سياسية قائدة، حاملة لمشروع تغيير شامل وعميق، لا يمكن أن تكون غير حزب الشغيلة الاشتراكي. والحال أن هكذا حزب يبدو اليوم أبعد منالاً من أي وقت مضى. فلا منظمات نقابية مستوفية لحد أدنى من مقومات التصدي للهجمة البرجوازية المتزايدة حدة و اتساعاً، بل توغل قيادات، ما لبنت تنأى عن القاعدة العمالية، في سياسة تعاون مع الخصم. ولا يسار عمالي نال حظاً من القدرة على التأثير الفعال في مجرى النضال العمالي والشعبي، ولا فئة مثقفة تحمل هم الشعب المقهور، ولا شبيبية متجذرة تواقفة إلى الانعتاق...

وإن انعدام القوة السياسية العمالية، حاملة مشروع بديل جذري، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، مشروع القطع مع الاستبداد السياسي والتبعية والرأسمالية، عامليفسح في المجال لاستمرار وتوطد هيمنة قوى رجعية، دينية الخطاب، تشل قسماً عريضاً من المجتمع عن أي نضال ضد الأسباب العميقة لواقع القهر الطبقي، أصل البلاء، وتحرف مقدرتها النضالية نحو مآزق حلول لا تقل استبداداً سياسياً وظلماً اجتماعياً.

إن عوامل تغيير جوهرية جذرية قائمة موضوعياً في الواقع، إنما هي كمون بحاجة إلى تفعيل لتصير وجوداً بالفعل. فملايين الشغيلة، رجالاً ونساءً، ضحايا للرأسمالية التابعة، لا يستسلمون لواقع الاستغلال و الاضطهاد، بل يقاومون، قسم كبير منهم بنحو سلبي، بمغالبة الصعاب بجهد فردي. وقسم ضئيل بنحو ايجابي بالانخراط في أدوات النضال القائمة أو بإبداع صيغ أخرى. ملايين الشغيلة هؤلاء لهم مقدره ليست متاحة لسواهم- هن من المقهورين- ات، المقدره المادية على جعل إطاحة النظام الرأسمالي أمراً ممكناً. إذ ليس بوسع أي طبقة أخرى أو فئة أخرى، مهما بلغت عددياً، أن تشل الإنتاج الرأسمالي وتهاجم قلب اقتصاد السوق مثل الطبقة العاملة. ومن ثمة ما تمثل من تهديد محتمل لمالكي وسائل الإنتاج وسلطتهم في المجتمع الرأسمالي.

الانتقال من الكمون إلى الوجود الفعلي متمثل في امتلاك طبقة الشغيلة أدواتها السياسية لقيادة نضالها ونضال كافة ضحايا الرأسمالية. بيد أن هذا الامتلاك لا يمكن أن يكون غاية مرتجلة، ويستحيل أن ينشأ تلقائياً من الأحداث. لابد من بنائها مسبقاً، وتكوين كوادرات تستطيع، رغم كونها أقلية، أن تكسب أغلبية الشغيلة والشعب المقهور عندما تكون الظروف الموضوعية مواتية.

الكفاح العمالي و الشعبي من مواقعه المتاحة راهنا، بكل نواقصه، واعتماداً على الممكن غير المفعّل، هو ما سيتيح للأقلية الواعية حالياً التقدم في بناء الحزب الاشتراكي الثوري الذي يستدعيه الوضع، استناداً إلى المتراكم من دروس، محلية وعالمية، واعتماداً أساساً على القوى الفتية والنسائية غير المثقلة بهزائم الماضي.

خارج هذا الخيار الواقعي الثوري، وبدون بناء ذلك الحزب، سيستمر بمختلف الأشكال البحث عن منقذ غير موجود، والانسياق مع الشعوذة السياسية لمختلف أدعياء المعارضة، ومن ثمة إتاحة ربع قرن لا بل قروناً إضافية من الاستبداد السياسي واستغلال الشغيلة وشتى صنوف الاضطهاد المميزة للرأسمالية وقد انضاف إليها تدمير كوكب الأرض.



اكتمل ربع قرن إضافي من حياة غالبية الشعب المغربي غير الحرة ولا السعيدة. إذ لم يختلف ربع قرن هذا، في الجوهر، عن سابقه من عصور الاستبداد السياسي والقهر الطبقي. فسياسياً لا حريات إلا نزر يسير، مهدد في كل حين، يفرضه ميزان قوى يظل لغير صالح الأغلبية الشعبية. واجتماعياً يزداد الإفقار، وما ينجم عنه من بؤس وتردي شروط الحياة، بقدر تنامي تراكم الثروة في القطب الطبقي المضاد.

الخصائص العامة للوضع تطبعها الاستمرارية: اقتصاد تابع مُخضَع لمصلحة أقلية برجوازية كبيرة محلية، حليف لرأس المال الإمبريالي، بواسطة آليات استعمارية جرى تكريسها بتجديدها. إذ أننا لم نعد اليوم مغلولين بعقد حماية صريح، بل باتفاق «شراكة» مع الاتحاد الأوروبي، وباتفاقيات «تبادل حر» مع قوى إمبريالية متعددة، وبقيود الديون، وبعلاقة الاستعباد التقليدية مع الإمبريالية الأمريكية المعززة اليوم بالتطبيع مع الكيان الصهيوني، علاقة تجعل بلدنا ومقدراته أداة بيد حلف شمال الأطلسي إقليمياً لخدمة مصالحه التوسعية.

ومن جهة أخرى نظام طغيان سياسي مقنّع بشبكة مؤسسات، منها «المنتخب» والاستشاري، والتكنوقراطي، و«مجتمع مدني»، تُعزز كلها السلطة الحقيقية، سلطة مُركزة في موقعها التاريخي الموروث.

وقد عاشت أقسام شعبية عريضة طيلة ربع قرن هذا على أوامير تغيير الوضع، وتحسين ظروف الحياة. كان ذلك:

- أولاً، بأمل في أن يأتي التغيير هبة عطوفة من فوق، سرعان ما اتضح أن كل ما يوحى بذلك لم يكن غير تكتيكات وحيل سياسية استوجبها تدبير بدايات «العهد الجديد»؛
- ثانياً، بسعي للتأثير انتخابياً بالمرهنة على قوى تُظهر مزاعم سعي إلى بديل للوضع القائم. كان ذلك بالتصويت على المعارضة التاريخية، وما ترتب عنه من «تناوب»، كانت غايته الحقيقة تأمين انتقال سلس للعرش؛ وبعده بالتصويت على معارضة «إسلامية»، ركبت موجة الاستياء الناهضة في سياق السيرة الثورية التي اجتاحت منطقتنا، وجرى استعمالها لاحتواء الاندفاع المطلب الصاعد من تحت، ثم التخلص منها بعد انتفاء الحاجة، على غرار ما سمي «حكومة اليوسفي».

كان مجمل ما جرى تسويقه من صفات سياسية لمعالجة وضع لا يطاق، اجتماعياً وسياسياً، شعوذات «التوافق» و «تقدم المغرب بتعاون الحركة الوطنية الديمقراطية والملكية»، والسير تدريجياً في «انتقال ديمقراطي» يوازي تنمية اقتصادية متيحة «تنمية بشرية»، وما شابه من قاموس الذل السياسي الذي ابتكرته المعارضة الزائفة بكل تلاوينها. وقد سهّل على المستفيدين من الوضع، برجوازية وملاكين عقاريين كبار، ربح ربع قرن إضافي ما توجد عليه الطبقة العاملة المغربية من تأخر سياسي عميق. تخلفناجم عن عقود هيمنة سياسية برجوازية عبر أحزاب «وطنية ديمقراطية زائفة» مارست سطوة على منظمات



## الاتفاق القطاعي بين الحكومة والتنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

بقلم، شادية الشريف



النصوص التطبيقية للوظيفية الصحية على الحفاظ على صفة الموظف العمومي لمهنيي الصحة مع منحه كافة الضمانات والحقوق الأساسية والتي يكفلها الدستور والنصوص التشريعية الجاري بها العمل لا سيما النظام الأساسي العام للوظيفية العمومية خاصة الفصل 2 و 3 منه».

أول ما يتبادر إلى الأذهان، هو تجاهل (أو جهل) قيادات نقابات القطاع للتطورات الكبيرة التي حدثت في الحقل التشريعي الخاص بالوظيفية والإدارات العمومية، هذا ما يجعل تلك القيادات تحاور من موقع ضعف، إزاء دولة متسلحة بترسانة تشريعية ودراسية متكاملة ومُتقنة.

ماذا يعني «الحفاظ على صفة الموظف العمومي لمهنيي الصحة» في ظل مستجدات تشريعية أصبح معها النظام الأساسي للوظيفية العمومية (24 فبراير 1958) خرقاً بالية، لا تصلح الإحالة إليه في أي شيء؟

سنورد هنا المادتين المشار إليها في النقطة أعلاه: الفصل 2: يُعد موظفاً كل شخص يُعين في وظيفة قارة ويُرسَّم في إحدى رتب السلم الخاص بأسلاك الإدارة التابعة للدولة.

الفصل 3: الموظف في حالة قانونية ونظامية إزاء الإدارة.

ونكملها بفصلين آخرين لنكون على بينة أكثر: الفصل 4: يطبَّق هذا القانون الأساسي على سائر الموظفين بالإدارات المركزية للدولة وبالمصالح الخارجية المُلحقة بها.

الفصل 9: تؤشر السلطة الحكومية المكلفة بالوظيفية العمومية على النصوص النظامية المتعلقة بالوظيفية العمومية.

ما لا تريد أن تنتبه إليه قيادات النقابات وممثليها في جلسات الحوار، أن النظام الأساسي لسنة 1958

وقع التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة مع وزير الصحة والحماية الاجتماعية اتفاقاً قطاعياً يوم 23 يوليوز 2024. أصدر التنسيق النقابي بلاغاً مقتضباً يُخبر فيه الشغيلة بـ«التقدم في عرض الحكومة الجديد مقارنة بالعرض السابق»، وقرر بذلك «تعليق البرنامج النضالي المسطر من طرف التنسيق»، هكذا دون أدنى استشارة لآلاف من شغيلة الصحة المعنيين- ات بمضمون «التفاوض» ومصير البرنامج النضالي، في حين انفردت الجامعة الوطنية للصحة (ا.م.ش) برفض الحضور في اللقاء مع الوزارة (23 يوليوز) وأعلنت الاستمرار في البرنامج النضالي المسطر، لكن دون معارضة جوهر ما أُتفق عليه.

دون تعميم محضر الاتفاق سواء من طرف الوزارة، أو من طرف التنسيق النقابي الوطني، أصدر هذا الأخير ما أسماه «ورقة تقنية تفصيلية لمضامين الاتفاق الموقع بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة». سنقدم في هذا النص تعليقا حول مضامين الورقة التقنية، مُبرزين- ات مرة أخرى أن القيادات النقابية (سواء الموقعة والمُعلِّقة للبرنامج النضالي، أو التي الممتنعة والمستأنفة للنضال) تقف على نفس الأرضية مع الدولة، مطالبة فقط بفتات مادي (ما تسميه المطالب ذات الأثر المالي) لتسريع تنفيذ استراتيجية الدولة في القطاع.

**ملاحظة بدئية: أين هو مطلب المجانية والعمومية؟**

قطع هجوم الدولة على الطابع المجاني والعمومي للصحة أشواطاً متقدمة جداً، وأحاطت ذلك بإطار تشريعي متنوع. صادقت الدولة منذ 12 يوليوز 2011 على قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات، أي 12 يوماً بالضبط على تمرير الدستور على خلفية الحراك السياسي والاجتماعي المعروف باسم حركة 20 فبراير. تضمن هذا القانون روح ذلك الدستور الذي يجعل من الدول طرفاً فقط ضمن أطراف أخرى لـ«تحقيق الأهداف والأعمال الصحية»: الجماعات المحلية والمنظمات المهنية والجمعيات [المادة 5]، فضلاً عن القطاع الخاص [المادة 9]، وإضفاء الطابع التشريعي على الشراكة قطاع عام- قطاع خاص [المادة 15].

غاب مطلب مجانية وعمومية الصحة عن المطالب التي تتحاور حولها قيادات نقابات القطاع، وذلك قبول لسياسة الدولة العامة في الصحة. لكن المعضلة أن كل المطالب الأخرى التي تحاور حولها القيادات ويناضل من أجلها شغيلة الصحة (أي المطالب القانونية والاعتبارية وذات الأثر المالي)، تصبح عَدَمًا عند القبول بسياسة الدولة تلك.

أرسي دستور 2011 ما يُطلق عليه في أدبيات البنك الدولي «مراجعة دور الدولة»، ويُطلق

عليه في أدبيات أخرى «تراجع الدور الاجتماعي للدولة». وكل لحقت الوظيفة والإدارات العمومية نابعة من هذا المبدأ، وهو ما لا تخفيه الدولة في وثائقها ومنذ وقت مبكر جداً: «أدت مختلف الإصلاحات المتعلقة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد

إلى عدة تغييرات، أصبحت تقتضي اليوم إصلاحاً عميقاً للإدارة».

منذ تطبيق برامج التقييم الهيكلي وما تلاها، بدأت الدولة تُخلي مساحات عظيمة للقطاع الخاص، سواء في الحياة الاقتصادية أو في تقديم الخدمات العمومية والاجتماعية، وقد ترتب عن هذا تغير في أنماط التوظيف/ التشغيل و«تدبير المسار المهني» لموظفيها؛ أي ما تسميه الدولة «إصلاحاً عميقاً للإدارة». وقبول «الإصلاحات المتعلقة بدور الدولة في الحياة الاقتصادية»، يترتب عليه نقابياً المطالبة بما يخفف وقع تلك الإصلاحات على الشغيلة دون معارضة جذرية لها؛ وهو ما يُختصر في «المطالب ذات الأثر المالي»، وهو سلوك يطبع كل الجسم النقابي، وليس فقط قطاع الصحة.

إن القبول بالمجموعات الترابية الصحية والقانون الإطار الخاص بالمنظومة الصحية، والمطالبة في نفس الوقت بالحفاظ على صفة الموظف العمومي لشغيلة الصحة، تناقض لا يمكن أن يخفيه ادعاء الدفاع عن مصالح أولئك الشغيلة. فقط الدفاع الحازم عن الطابع المجاني والعمومي للصحة ورفض كل أشكال الخوصصة والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتدبير المفوض، هو ما سيحافظ عن الطابع القار والعمومي لأنماط التشغيل وما يترتب عنها من حقوق (الأجور والتعويضات والترقيات والمعاش... إلخ).

ننتقل الآن للتعليق على مضامين الورقة التقنية التفصيلية الصادرة عن التنسيق النقابي الوطني. كما هو شأن البلاغ التفصيلي (14 يوليوز)، قُسمت الورقة التقنية إلى فرعين أساسيين:

**أولاً- بالنسبة للوضعية الاعتبارية والقانونية والإدارية والوظيفية لمهنيي الصحة:**

1. ورد في الورقة التقنية ما يلي: «تأكيد



## تتمة الصفحة 03: الاتفاق القطاعي بين الحكومة والتنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

بقلم؛ شادية الشريف



أصبح إطارا فارغا جرى ملؤه بترسانة تشريعية جديدة، تُفقد الفصول أعلاه من أي مضمون قديم، وتضفي عليه مضمونا مستجدا.

صادقت الدولة على مرسوم اللاتمرکز الإداري في ديسمبر 2018، وقبلها على القانون التنظيمي للمالية سنة 2015، وفي 2023 صادقت على القانون رقم 09-22 المتعلق بالوظيفة الصحية وقانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية. كل هذه الترسانة التشريعية تجعل من كل استجابة من الدولة لمطلب «الحفاظ على صفة الموظف العمومي» مجرد إنشاء كلامي فارغ وحيلة لغوية لخداع الشغيلة المناضلين-ات.

تنص المادة 18 من قانون الوظيفة الصحية على أن توظيف مهني-ات الصحية يتم «بناء على حاجيات

المجموعات الصحية الترابية من الموارد البشرية»، وتفتح المادة 19 باب التشغيل بموجب عقود. عموما قانون الوظيفة الصحية مجرد إطار قانوني عام يحيل على القانون المحدث للمجموعات الصحية الترابية التي ستفصل أكثر في موضوع توظيف/ تشغيل موظفي-ات القطاع ووضعياتهم-هن القانونية والاعتبارية والإدارية.

إن الفصول الأربعة من نظام 1958 الواردة أعلاه تفقد كل مضمون إزاء الوارد في قانون المجموعات الصحية الترابية، ومعها ينتفي أي أثر فعلي لـ«الاحتفاظ بصفة الموظف العمومي لمهنيي الصحة».

ليس هذه المجموعات «مصالح خارجية ملحقة» بوزارة الصحة [كما ورد في الفصل 4]. حسب المادة 1 من قانون هذه المجموعات، فإن هذه الأخيرة «مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي».

في ما يخص مهني-ات الصحة يتمتع مجلس إدارة المجموعات بصلاحيات «اعتماد النظام الأساسي لمهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة بالمجموعات الترابية الذي يحدد بنص تنظيمي» [المادة 7]، وتمنح المادة 12 لمديرها العام صلاحية «تدبير الموارد البشرية للمجموعة، والتعيين في المناصب طبقا للهيكل التنظيمي للمجموعة وللنظام الأساسي لمستخدميها». عكس ما كان في مرسوم 2 فبراير 1967 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة الصحة العمومية، الذي يقول فصله الأول بأن وزير الصحة العمومية هو من يعلن بقرار «عن التعيينات والترقيات في الدرجة والرتبة المتعلقة بهؤلاء

لموظفي الصحة العمومية لسنة 1967. الخلاصة أن الحديث عن «الحفاظ على صفة الموظف العمومي» وكأنه مكسب انتزعت قيادات التنسيق النقابي الوطني «في إطار نقاش طويل استغرق 10 ساعات»، ليس إلا خدعة، لإخفاء حجم التراجع الذي قبله به تلك القيادات مقابل فئات كلامي حول الصفة. وهي نفس الخدعة التي استعملتها الدولة بتعاون مع قيادات نقابات التعليم لإطفاء الحراك العظيم؛ بإعلان أن موظفي-ات القطاع لدى الأكاديميات الجهوية يتمتعون بصفة موظف عمومي.

2. ورد في الورقة التقنية:

«الالتزام بالحفاظ على جميع

الحقوق والمكتسبات لفائدة

مهنيي الصحة كموظفين عموميين

مع إضافة مكتسبات جديدة،

والتي تم التنصيص عليها بموجب القوانين

المهيكل للمنظومة الصحية». تفصل الورقة

التقنية في الأمر متحدثه عن «كافة الضمانات

والحقوق الأساسية والتي يكفلها الدستور»

الواقع هو أن الدولة، بعد نضالات واحتجاجات

شغيلة الصحة وقمعها، لم تتنازل «في إطار نقاش

طويل استغرق 10 ساعات»، عن شيء، إنما قدمت

ما يوجد أصلا في «القوانين المهيكل للمنظومة

الصحية»، والدستور. وهذا ما يوجد بالحرف في

قانون الوظيفة الصحية خاصة في المواد 1 و2 و3

و4 و5 و6.

أما ما أسمته الورقة التقنية «مكتسبات جديدة»،

فهي تدخل ضمن جوهر هجوم الدولة، خاصة في

الشق المتعلق بخفض كتلة الأجور. وهو الوارد في

قانون الوظيفة الصحية [المادة 7] تحت عنوان

«الأجر الثابت» و«الأجر المتغير»، وهي طريقة

لإدخال تقنية «العمل بالأهداف les objectifs»

السادئة في القطاع الخاص، وهي آلية لاعتصار أكبر

قدر ممكن من العمل من مهني-ات الصحة مقابل

تعويضات وحوافز غير دائمة وغير قارة.

ما لا يستحضره التنسيق النقابي الوطني هو أن

منظومة الأجور قد تعرضت لتفكيك ممنهج منذ

أكثر من عقدين. وفي سنة 2011 قامت الوزارة بمنح

صفحة إنجاز دراسة لـ«مجموعة مكاتب الدراسات

الدولية المتخصصة Hewitt/Demos»، وكانت

خلاصات هذه الأخيرة كالتالي: ضرورة ربط الأجر

بالوظيفة وليس بالدرجة أو الإطار، وهو ما سيفتح

الباب لربط قسم مهم من الأجور (أي التعويضات)

أو ما أسماه قانون الوظيفة الصحية «الأجر المتغير»

الموظفين».

الباب الرابع من قانون المجموعات خاص بمهنيي الصحة:

المادة 15: يتألف مهنيو الصحة العاملون بالمجموعة من:

- مهنيي الصحة يتم توظيفهم طبقا للنظام الأساسي للمجموعة.

- موظفين ومستخدمين يتم نقلهم إلى المجموعة، طبقا للنظام الأساسي للمجموعة.

- موظفين ملحقين لدى المجموعة، طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتفصل المادة 16 تدابير نقل وإدماج مهنيي الصحة «الذين تم نقلهم لدى المجموعة بموجب

هذه المادة ضمن مهنيي الصحة بالمجموعة، طبقا للنظام الأساسي الخاص بالمجموعة».

هكذا فإن علاقة الشغل/ التوظيف الجديدة قائمة بين مهنيي الصحة والمجموعات الصحية

الترابية وتحكمها تشريعا «الأنظمة الأساسية الخاصة بكل مجموعة». وعودة إلى الفصل 3 من

نظام 1958 الذي يقول: «الموظف في حالة قانونية ونظامية إزاء الإدارة»، فإن قانون المجموعات

أحدث تعديلا جوهريا وجذريا في مضمونها؛ حيث المادة 21 من قانون المجموعات يقرب بما يلي: تحل

عبارة «المجموعة الصحية الترابية المعنية» محل عبارتي «الإدارة» أو «السلطة الحكومية المختصة».

هكذا تصبح علاقة الشغل الجديدة تربط مهني-ات الصحة مع المجموعات الصحية الترابية التي

أصبحوا في «حالة قانونية ونظامية إزاءها» وليس إزاء وزارة الصحة كما هو شأن النظام الأساسي



## تمة الصفحة 04: الاتفاق القطاعي بين الحكومة والتنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

بقلم؛ شادية الشريف

قطاع الوظيفة والإدارات العمومية: التقشف ونقل آليات تدبير الموارد البشرية من القطاع الخاص إلى القطاع العام.

بداية وجب التنويه إلى أن إعداد هذه الدلائل جرى بإشراف من البنك الدولي. إذ نظمت وزارة تحديث القطاعات العامة تحت تأطير خبراء دوليين وتمويل من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، عدة لقاءات ومدارس لتمكين المسؤولين عن تدبير الموارد البشرية من تقنيات التدبير التوقعي، وفق المعايير المعتمدة دوليا في هذا الشأن.

أصدرت وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في سنة 2016 «الدليل المنهجي للتدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات»، وهو وثيقة مفصلة تتكون من 114 صفحة. ويمكن أي مُطلع ومُطلعة- فبالأحرى نقابي- ة- أي يُدرك خطورة تلك الوثيقة على مصالح الشغيلة.

يلخص «المدخل» جوهر تلك الوثيقة كأداة لتطبيق التقشف واعتصار العمل من مهني- ات الصحة: «التدبير التوقعي للوظائف والأعداد والكفاءات GPEEC» تسمية تشير إلى المسؤولية التي تقع على عاتق المسؤولين ومدراء الموارد البشرية للتواصل إلى الاستخدام الأمثل لهذه الموارد، فهم مطالبون بالسهر على الرفع من مستوى لموظفين بالمصالح الإدارية وبترشيد استخدام الإمكانيات المتاحة».

يحيل «ترشيد استخدام الإمكانيات المتاحة» إلى «التقشف الميزانياتي» في حين يعني «الاستخدام الأمثل للموارد البشرية» اعتصار أكبر قدر من العمل منها. ويفصل الدليل المنهجي في آليات الاعتصار تلك، وهي التي أسمتها الورقة التقنية «مكتسبات جديدة».

ينظر الدليل المنهجي إلى موظفي- ات الإدارات العمومية كآلة ينبغي ضمان استعمالها الأكفأ. وهذا ما كتب حول الموضوع: «يمثل الموظفون في أي جهاز حكومي أحد «الأصول» ذات الأهمية البالغة. وهم عادة ما يشكلون المورد الرئيسي (إن لم يكن الوحيد) لهذا الجهاز. فالموظفون عبارة عن استثمارات كثيرا ما يُساء تفديرها. ويكفي لإدراك ذلك، المقارنة بين المجموع الكلي لما يتقاضاه أحدهم على مدى ثلاثين عاما مثلا والمبلغ اللازم لشراء وصيانة آلة لا يتجاوز عمرها 15 إلى 20 عاما على أحسن تقدير».

بالنسبة للدولة الموظف- ة مورد بشري/ رأس مال بشري/ آلة ينبغي استثماره ها استثمارا أمثل لضمان أكبر مردودية بأقل قدر من الحقوق؛ وهو ما ورد في الدليل المنهجي بالحرف: «الأمر لا يتعلق إذن بمجرد حصر لعدد من الموظفين الذين يتلقون أجورهم من الدولة، وإنما المقصود هو الحصول

هذا بالحرف في وثائق الوزارة، والأعمى عن وعي وحده لا يريد إدراكها. ورد في «حصيلة وزارة الانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة برسم سنة 2022» ما يلي: «تحويل صلاحيات في تدبير المسار المهني: تمكين رؤساء التمثيليات الإدارية اللامركزية تدريجيا من صلاحيات تدبير المسار المهني للموارد البشرية الخاضعة لسلطتهم على الصعيدين الجهوي والإقليمي».

لذلك فإن الحفاظ على آلية تقنية صرفة لأداء أجور مهني- ات الصحة من الميزانية العامة للدولة- فصل نفقات الموظفين، ليس مكسبا، بل حفاظا على آلية موروثية عن نمط التوظيف القديم، في انتظار الإرساء الكامل لآلية التوظيف الجديد: التوظيف الجهوي.

أحدث القانون التنظيمي لقانون المالية (2015) ومرسوم اللاتمرکز الإداري (2017) ما يسمى بـ«أمر بالصرف جهوي»، وأوردته وزارة الصحة والحماية الاجتماعية في وثيقة «مشروع نجاعة الأداء، مشروع قانون المالية لسنة 2023»، كالتالي: «العمل على تعزيز اللاتمرکز الميزانياتي من خلال الرفع التدريجي لنسبة الاعتمادات المفوضة للأمرين بالصرف المساعدين قصد تديرها من طرف المصالح الأكثر قربا من موقع المشاريع ومن المواطن، وتزيلا للمقاربة التعاقدية بين مسؤولي البرامج الميزانياتية والمديريات الجهوية على أساس مخططات جهوية للتنمية الصحية تأخذ بعين الاعتبار معايير ومبادئ الخريطة الصحية ودينامية الشراكة مع المجالس الجهوية والجماعات الترابية والقطاع الخاص ومكونات المجتمع المدني».

الحفاظ إذن على صرف أجور مهنيي الصحة من المركز ليس إلا إجراء انتقاليا وظرفيا في انتظار إحداث مؤسسة الأمر بالصرف جهوي، وأنداك ستُكمل الدولة حلقة هجومها.

4. ورد في الورقة: «إخراج الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات ومصنف الأعمال قبل متم السنة، وفق مقارنة تشاركية».

في هذه النقطة يبلغ الجهل بوثائق الدولة وترسانتها التشريعية من طرف قيادات نقابات القطاع مبلغه. لا يحظى هذا الأمر- شأنه شأن الباقي- بما يكفي من اهتمام دراسي من طرف الجسم النقابي، وهو نتاج انعدام التكوين النقابي، أو اختصاره في أمور تقنية (مثل تقنيات تدبير الاجتماعات والتفاوض... إلخ). يعتقد الجسم النقابي المهتم بهذا الموضوع أن «دور الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات» هو «تحديد مهام كل فئة». في حين يتعدى الأمر ذلك بكثير.

«الدلائل المرجعية للوظائف والأعداد والكفاءات» أداة فعالة لتنفيذ سياسة الدولة في

بالاستحقاق والجدارة والأداء، بينما سيكون للدرجة والرتبة وزن أقل، أي حصة أقل للراتب الأساسي (الأجر الثابت) وحصة أكبر للأجر المتغير. ومباشرة انتقلت توصيات مكتب الدراسات هذا إلى وثائق مؤسسات الدولة وعلى رأسها المجلس الأعلى للحسابات الذي أصدر تقريرا حول الوظيفة العمومية سنة 2017، ضمنه نفس التوصية، وللأسف أيضا أصبحت جزءا من مطالب التنسيق النقابي لقطاع الصحة.

ما يعتبره التنسيق الوطني أيضا مكتسبا جديدا هو بدوره أحد أوجه هجوم الدولة على الترقية، التي ربطتها المادة 20 من قانون الوظيفة الصحية بـ«تقييم دوري للأداء وفق مبادئ الشفافية والموضوعية والحياد وعدم التمييز»، وهو تعبير مفخم عن المروودية والاستحقاق الفردي لتلك الترقيات، بدل المعايير الجماعية. فالترقية في الرتبة والدرجة مع قانون الوظيفة الصحية «تتم صفة منتظمة بناء على شبكة معايير موضوعية» [المادة 21]، هذه المعايير تفصلها المادة 20 على الشكل التالي: «يخضع مهنيو الصحة لتقييم دوري للأداء وفق مبادئ الشفافية والموضوعية والحياد وعدم التمييز. تعتمد نتائج هذا التقييم في التحفيز والتكوين. بناء على نتائج التقييم، تمنح لمهنيي الصحة نقطة عددية سنوية من طرف المسؤول عن المجموعة الصحية الترابية أو الشخص المفوض له من قبله لهذا الغرض». وسيأتي تفصيل هذا في النقطة الخاصة بالدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات أدناه.

3. ورد في الورقة التقنية: «أداء أجور مهنيي الصحة من الميزانية العامة للدولة- فصل نفقات الموظفين- من طرف الخزينة العامة للملكة طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع توفرهم على مناصب مالية قارة».

هذا ليس مكتسبا، بل إعدادا لتراجع عظيم قادم في المستقبل. إن منح المجموعات الصحية الترابية صلاحيات التوظيف/ التشغيل و«تدبير المسار المهني»، يقتضي بالضرورة انسجاما مع كون تلك المجموعات «مؤسسات ذات شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري». ويعني هذا أن كل ما يخص تدبير شؤون الموظفين من التكوين مروراً بالتوظيف وكل ما يتعلق به من تدبير المسار المهني (أجور وترقيات وتعويضات ورخص... إلخ) سيكون بيد تلك المجموعات، وهو ما يقوله صراحة القانون المُحدث لها.

لكن، ككل مخططات الدولة، فإن تطبيقها الكامل يستدعي وقتا، وبالدرجة الأولى إدراكا لما سيعترضها من مقاومة. لذلك تنهج الدولة نهج التدرج. يوجد



## تمة الصفحة 05: الاتفاق القطاعي بين الحكومة التنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

### بقلم؛ شادية الشريف

- مواصلة المساهمة في العمل على إعداد النصوص التطبيقية للمنظومة الصحية وفق نفس المقاربة التشاركية التي اعتمدت إعداد وتنزيل النصوص التشريعية المهيكلة للمنظومة الصحية، والمرتكزة على توفير مناخ للحوار البناء والمسؤول. - الاستمرار في مواصلة الحوار المسؤول والبناء في كل ما يتعلق بالمنظومة الصحية الوطنية واثمين الموارد البشرية.

إنه إشراك للنقابة في تدبير هجوم الدولة على مهنيي الصحة وعلى حق الشعب في صحة عمومية ومجانية. ولا تختلف باقي قيادات تنظيمات شغيلة الصحة عن قيادات التنسيق الوطني. فقيادة الجامعة الوطنية للصحة (ا.م.ش) التي رفضت حضور لقاء 23 يوليوز واستأنفت البرنامج النضالي، أعلنت في مقدمة جوابها على دعوة الوزارة إلى اللقاء: «إن الجامعة الوطنية للصحة كانت دائما ولا تزال تؤمن بفضيلة الحوار البناء المفضي إلى نتائج ملموسة تلي طموحات وانتظارات الشغيلة الصحية»، وهي بدورها تطالب بتطبيق محضري اتفاق 29 ديسمبر 2023 و24 يناير 2024 الذين لا يختلفان محضري اتفاق 23 يوليوز الذي لم تحضر لقاء توقيع، وهو نفس موقف المكتب الوطني لنقابة المستقلة لأطباء القطاع العام.

ما نفع نقابة وطنية ومركزية إذا لم تنقل تجارب وخبرات قطاعات إلى أخرى. نجحت الدولة في إخماد حراك التعليم (2023) بنفس الطريقة التي تعمل بها حاليا لإطفاء شعلة النضال في صفوف شغيلة الصحة. لكن السبب واضح: فقيادات النقابات مستبطنة لفكرة أن لا مرداً لسياسة الدولة واستراتيجيتها، وكل ما يمكن انتزاعه هو «فتات» و«أثر مالي» يقي الأقسام المنظمة من الشغيلة شهور تلك السياسة والاستراتيجية.

ويظهر هذا جليا في أن أقساما من شغيلة قطاع الصحة (كما هو شأن التعليم) لم تشملها المطالب التي تتحاور حولها تلك القيادات: شغيلة الحراسة والنظافة وآلاف من شغيلة مصحات القطاع الخاص... إلخ. فضلا عن التغيب الكلي لمطلب الصحة المجانية والعمومية للجميع، والانخراط في الدعاية للحماية الاجتماعية بمنظور الدولة؛ أي المنظور النيوليبرالي الذي حول الصحة والعلاج إلى سلعة مؤدى عنها في المستشفيات العمومية والخصوصية. ولتأمين قدرة شرائية جماعية لقسم كبير من الفقراء (4 ملايين أسرة) تقترح الدولة الحماية الاجتماعية (AMO) لضمان قدرة شرائية جماعية، تصب أساسا في أرصدة المصحات الخاصة؛ إما مباشرة أو بشكل غير مباشر عبر التدبير المفوض/ الشراكة قطاع عام- قطاع خاص الذين أقرهما

«يجب العمل بمنهجية وتواضع وصبر في آن واحد. سوف تظهر مخاوف ويظهر اليأس. كما هو الحال في كل مكان في العالم عندما تتغير أساليب العمل! سوف يتطلب ذلك في مرحلة التنفيذ بعض التكيف، وسوف ترتكب أخطاء أثناء التعلم. ولتحقيق الإصلاح يجب مواصلة جهود الإصلاح حتى وإن اعترضتنا الصعاب».

والكارثة أن القيادات النقابية، بدل أن تكون أداة لحفز نضال مهنيي- ات الصحة ضد ما نفذته الدولة وما تُعده من هجمات، أصبحت أدوات «لتحقيق الإصلاح» ذاك والتغلب على «الصعاب». وهو ما وعت به الدولة وضمنته بشكل صريح في الدليل المنهجي (2016): «إشراك الفرقاء الاجتماعيين في كل مرة يتسنى ذلك وبأسرع ما يمكن: إذ لا يجب التخوف من قول الأشياء على حقيقتها. يقوم الفرقاء الاجتماعيون بدور طلائعي في الإدارة. فالإصلاحات قد تمس مكتسبات عدد لا بأس به من الموظفين. إلا أن الفرقاء مهتمون كذلك بتطوير الإدارة ويرغبون في التوفيق بين حماية مصالح من يمثلونهم من جهة وتطور بلادهم من جهة ثانية. يجب قول الأشياء الحقيقية»، ومعالجة المسائل «الحقيقية»، والتحرر من بعض الأوهام حتى يتم الاستخدام الأمثل للموارد البشرية».

### ثانيا- بالنسبة للأثر المالي

تضمنت الورقة التقنية الصادرة عن التنسيق النقابي الوطني نقطا تفصيلية عن تنازلات ذات أثر مالي. باختصار يتعلق الأمر بفتات شبيه بالذي ناله شغيلة التعليم العمومي بعد ثلاثة أشهر من الحراك: زيادات في الأجور والترقيات والتعويضات وتسوية ملفات فئوية عالقة.

يبدو أن «10 ساعات من النقاش» لم تنتزع سوى ما كان مقررا سلفا: تنفيذ الزيادات المقررة في اتفاق 29 أبريل 2024 الموقع بين الحكومة والمركزيات النقابية، مضافا إليه مبالغ زهيدة (زيادة شهرية قيمتها 500 درهم صافية لفائدة الأطر التمريضية بجميع فئاتها و200 درهم صافية لفائدة الأطر الإدارية والتقنية من مهنيي الصحة...) وتحسين شروط الترقى... وهو فتات لا يعوض ما فرطت فيه يادات التنسيق النقابي الوطني: الصحة العمومية المجانية وما يقابلها من توظيف قار ومنظومة أجور وترقية.

### موقف القيادات النقابية

كل القيادات النقابية متلزمة بمواكبة تفعيل الإصلاحات الهيكلية الجارية في المنظومة الصحية ومنظومة وظيفتها. وآلية الالتزام تلك هي «المقاربة التشاركية» و«الحوار الاجتماعي». ورد في خاتمة الورقة التقنية:

منهم على أقصى فائدة من منظور الأخذ والعطاء». ولضمان ذلك يقترح الدليل المنهجي إضفاء المرونة القسوى على تشريعات التوظيف في قطاعات الوظيفة والإدارات العمومية: «يتطلع المسؤولون في كثير من الإدارات العمومية إلى مزيد من المرونة في القوانين والتطبيق. وإذا كانت البدائل الحديثة في مجال التدبير الإداري تضع تحقيق النتائج في مكانة مرموقة، فلا يمكن أن يظل الإطار القانوني على ما هو عليه من جمود وصرامة».

نأخذ الترقية والحوافز على سبيل المثال. يربطها الدليل المنهجي بـ«تقييم الأداء»، وهو مرادف للمردودية: «يمكن تقييم المردودية من خلال الوقوف على مدى قدرة الموظف على تحقيق النتائج». وحسب الدليل المنهجي يتيح توثيق هذه النتائج لـ«غايات معينة مثل الالتحاق بالوظيفة والأجر والتكوين والدعم الاليكتروني».

لم تبذل الدولة جهدا كبيرا في اختراع هذه الآليات، بل نقلتها نقلا من القطاع الخاص (عالم المقاول). فربط الترقيات والحوافز والتعويضات بـ«النتائج» هو إحدى آليات الاستغلال اليد العاملة. وليس سقف النتائج المطلوبة محددًا بشكل نهائي، بل يتغير دوما لفرض سقف أعلى من النتائج على الشغل كي يحافظ على امتيازات التعويضات والحوافز. وهذا ما يوجد بالضبط في الدليل المنهجي للوظائف والأعداد والكفاءات: «يستهدف «الدليل» أيضا، تمكين المسؤولين من تنفيذ خطة توقعية، تشمل جميع الأنشطة الخاصة بتطوير الموارد البشرية (التكوين والترقيات والأجور وتوزيع انتشار الموظفين، والتوظيف عن طريق مباراة)، وفق منظور مستقبلي طبقا للحاجيات المتوقعة. وتتطلب الخطة مراجعة متواصلة ومستمرة»، أو ما ورد في مكان آخر في الدليل المنهجي: «التعديل المستمر للكفاءات لتحقيق العمل المطلوب المتوقع».

هذا ما تطالب قيادات التنسيق النقابي بإخراجه قبل متم السنة. فهل تعتقد أن القيام بذلك «وفق مقاربة تشاركية»، سيجعله في صالح الشغيلة. أثبتت تاريخ «المقاربة التشاركية» أن ما ينتج عنها يكون كارثيا على الشغيلة (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، مدونة الشغل، إصلاح أنظمة التقاعد، النظام الأساسي لموظفي التعليم... إلخ). والدولة بدورها حريصة على هذه المقاربة، فالدليل المنهجي جعل من «الحوار الاجتماعي» أحد شروط نجاح التدبير التوقعي للوظائف والكفاءات.

ليست الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات محض أداة لتكريس فرط الاستغلال، بل أيضا أداة لتوقع مقاومة الشغيلة والتغلب عليها. لذلك أوصى الدليل المنهجي (2016) بالمقاربة التدريجية والصبر:



## عزلُ أمام طاحونة رأس المال، ورغم الحصار، والتعتيم، شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار يواصلون الاضراب المفتوح

بقلم؛ محمد أمين الجباري

- تسوية مستحقات منحة الأقدمية؛

- تسوية منحة عاشوراء؛

- ضد حرمان الأبناء في المخيم الصيفي؛

تم إلغاء التخيم لأبنائهم وعدم الاستفادة منه، بعد أن كان مكسبا.

- تمتيع العمال بالتغطية الصحية؛

- تسوية باقي الملفات العالقة؛

- تحسين ظروف العمل، وبمقدمتها

توفير شروط الصحة والسلامة المهنية بما

يضمن السلامة من مخاطر الشغل والأمراض

المهنية...

من هو المشغل؟ شركة «CTT» فرع

لقطب «مناجم» (MANAGEM) ضمن

الهولدينغ «مدى»

يشتغل العمال لدى شركة «طوب فوراج»

(top forage)، وهي شركة مناولة للشركة

«CTT» المستغلة للمنجم منذ أربعة عقود،

وتستخرج منه أساسا الكوبالت، مستعينة

بمقاولات أخرى من باطن.

وشركة «CTT» هي أحد مكونات شركة

«مناجم» (MANAGEM)، ضمن الشركة

القابضة «مدى».

Qvm, مناجم (MANAGEM) هي شركة

مغربية منجمية عامة، مقرها بالدار البيضاء،

تم إنشائها في 17 نونبر 1930. تعمل في قطاع

التعدين والمعادن، من إنتاجاتها الأساسية:

الكوبالت، الزنك، الرصاص، النحاس،

الذهب، ولها نشاطات في عدد من الدول

بإفريقيا (سته دول)؛ تنشط أيضا في قطاع

الصناعات الهيدرومعدنية.

مدرجة في بورصة الدار البيضاء منذ

يوليوز 2000؛ تملك مجموعة مدى 75%

من رأس مالها. «ووفقا لأحدث تقرير لنتائج

أعمال الشركة، بلغ رأس مال مناجم ما يقرب

من مليار درهم حتى يونيو 2023».

وقد خططت منذ بداية 2024 «لزيادة

رأس مالها بمقدار ثلاثة مليارات درهم (300

عزلُ أمام طاحونة رأس المال، ورغم  
الحصار، والتعتيم، واللامبالاة...

- عمال شركة المناولة طوب فوراج (top

forage) بمنجم بوازار بجماعة وسلسات،

إقليم ورزازات، مستمرين في نضالهم

منذ يوم الأحد 14 يوليوز 2024، ودخلوا

اضرابا مفتوحا منذ يوم الأحد 21 يوليوز

2024، تشبثا بحقوقهم ومطالبهم العادلة

والمشروعة...

منذ يوم الأحد 14 يوليوز 2024، وفي ظل

ظروف مناخية قاسية، حيث موجة حر شبه

متصلة بالمنطقة، خلال شهر يوليوز 2024،

عمال شركة طوب فوراج (top forage)

بمنجم بوازار بجماعة وسلسات (قرب

تازناخت)، إقليم ورزازات، يواصلون خوض

نضالهم، وقد دخلوا إضرابا مفتوحا، مصحوبا

باعتصامات ووقفات احتجاجية يومية أمام

مقر إدارة شركة «CTT» بالمنجم (تابعة لشركة

«مناجم» (MANAGEM))، ومسيرات

يومية، احتجاجا على عدم أدائهم أجورهم،

وهضم حقوقهم، والتراجع على بعض

مكاسبهم، ومحاولة استبدالهم بعمال آخرين

(تسريحهم)، والاستخفاف بمطالبهم...

ماهي مطالب العمال؟ من أجل حقوقهم

المهضومة...

مطالب العمال هي تلك الحقوق الأولية

والبسيطة للعاملات والعمال المنصوص

عليها في تشريعات الشغل (مدونة الشغل،

مراسيم، قانون السلامة بالمنجم...)،

ومفترض أن لا يضطر العمال للنضال من أجل

نيلها، لكن على قلتها وعلاتها، ورغم تسببه

كلفتها وتأثيرها على أرباحهم، المشغلون

يرفضون تمتيع العمال بها، وأهمها:

- تسوية أجورهم: لم يتلق العمال أجرة

شهر يوليوز 2024، ما جعلهم اليوم بدون أجور

منذ شهرين، ما تسبب في تأزيم أوضاعهم

وأوضاع أسرهم المادية والاجتماعية، لا

سيما خلال هذه الفترة لتزامنها مع فترة عيد

الأضحى، والعطلة الصيفية...

## تمة الصفحة 06: الاتفاق القطاعي بين الحكومة التنسيق النقابي الوطني (الصحة): استسلام ناجز

بقلم؛ شادية الشريف

قانون إطار رقم 34.09 يتعلق بالمنظومة الصحية وبعرض العلاجات: «سيتم وضع أنماط للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتمكين القطاع الخاص من المشاركة في مهام المرفق العمومي للصحة، لا سيما عن طريق التدير المفوض والمشاركة لتنفيذ أعمال مشتركة أو عن طريق شراء خدمات صحية من القطاع الخاص تكون غير متوفرة أو غير كافية في المؤسسات الصحية التابعة للقطاع العام».

لا غنى عن مطالب شاملة وموحدة

أثبتت التجربة أن النضال من أجل مطالب ذات أثر مالي وذات طابع فئوي لا يغير من واقع الاستغلال شيئا. تنتزع القطاعات والفئات زيادات في الأجور والتعويضات سرعان ما يقضمها التضخم/ الغلاء وتسليح الخدمات العمومية والاجتماعية، وهو ما اعترف به- بصريح العبارة- تقرير لجنة النموذج التنموي عند حديثه عن «تراجع القدرة الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف جودة العرض العمومي لهذه الخدمات». النتيجة: كل ما تقدمه الدولة من فئات ذات أثر مالي باليد اليمنى تسترجعه باليد اليسرى.

لا غنى عن مطالب إجمالية وذات طابع موحد لكل الشغيلة سواء في القطاع العمومي أو القطاع الخصوصي، وفي نفس الوقت مطالب تشكل أرضية التقاء نضالي ومطلبي مع جميع شرائح الشعب الكادح.

وتأتي على رأس هذه المطالب:

\* الدفاع عن الطابع المجاني والعمومي لخدمات الصحة والقطع مع سياسة التسليح والخصخصة وكل أشكال دعم القطاع الخدماتي الخصوصي (من تعليم وصحة وإسكان) والتراجع عن الشراكة قطاع عام- قطاع خاص والتدير المفوض، وفرض ضرائب تصاعدية على المصحات الخاصة ورفع السر التجاري عن حساباتها البنكية ووضعها أمام الرأي العام، في أفق تأميم شامل للقطاع.

\* الدفاع عن الشغل القار سواء في القطاعات العمومية (موظفين- ات أو عمال- ات الحراسة والنظافة... إلخ)، أو في القطاع الخاص.

\* النضال من أجل زيادات عامة في الأجور تواكب موجة التضخم الطيار ومن أجل سلم متحرك للأسعار والأجور ووقف تخريب أنظمة التقاعد.

\* النضال من أجل إسقاط بند التقشف الدستوري؛ أي الفصل 77 من دستور 2011، الذي يمنح للحكومة حق فيتو/ رفض «المقترحات والتعديلات التي يتقدم بها أعضاء البرلمان، إذا كان قبولها يؤدي بالنسبة لقانون المالية إلى تخفيض الموارد العمومية، أو إلى إحداث تكليف عمومي، أو الزيادة في تكليف موجود».

\* النضال من أجل الحريات النقابية وحق الإضراب.



## عزلُ أمام طاحونة رأس المال، ورغم الحصار، والتعتيم، شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار يواصلون الاضراب المفتوح

تمة الصفحة 07

بقلم، م. أ. الجباري

ساعات تفرغ، سبورة، سجل شكايات العمال... بل الأكثر من ذلك، ما يزيد الوضع سوءاً، تتم محاربة العمل النقابي بصفوف العمال، حيث اتخذ إجراءات زجرية وتضييق الخناق على العمال بأشكال رهيبية وزرع الخوف في صفوفهم...

واقع العمل هذا، يجعل العمال معرضين للعديد من المخاطر والأمراض المهنية، بالدرجة الأولى السيليكوز، وأمراض الجهاز التنفسي، والتسمم بالمعادن، مثل الكوبالت، الارسونيك، لامينات، النيكل، الرصاص، الزرنيخ... فهناك استنشاق دائم للغبار بشتى أشكاله، وأدخنة الآلات والمتفجرات، مع ارتفاع لدرجة الحرارة وتهوية شبه منعدمة...

وكذلك مهددون بفقدان السمع بسبب ضجيج الآلات والمعدات الصاخب والمرتفع وفرقعات المتفجرات ودويها وهزيمها الذي لا يتوقف، وغياب أجهزة واقية منه؛ وإصابة العيون بسبب تهيجها بالغبار والأدخنة، إضافة إلى عدم توفير مستويات إضاءة منسجمة مع طبيعة الأشغال بمختلف أماكن العمل؛ وآلام الظهر وعرق النسا (سياتيك)، بسبب طبيعة العمل وحمل الأثقال...

وأما تعامل الطبيب فيكون تحت أوامر الإدارة، ويتم التلاعب بحقائق الملفات للتهرب من الاعتراف بالأمراض المهنية التي تفتك بالعمال، وتضيع حقوقهم...

وبخصوص حوادث الشغل، العمال تحت تهديد خطر دائم، متمثل في الانهيارات الجبلية والأترية، والسقوط بآبار أثناء العمل، أو دهس وسحق من الآلات والمعدات...

ويؤكد العمال أنه سبق أن تعرض عدد كبير منهم لحوادث شغل متفاوتة الخطورة، فيها ما أدى إلى الموت وعاهات مستديمة وكسور...؛ وهناك حوادث تلحق العمال، ولا يبلغونها لدى إدارة الشركة بداعي الخوف والزجر.

ونشير أنه، من خلال بحث بسيط على الأنترنيت، سجلنا أن عددا من الجرائد وصفحات مواقع التواصل الاجتماعي نشرت أخبار حوادث شغل مميتة، أو خطيرة، وقعت بالمنجم خلال العشرين سنة الأخيرة.

المعركة تدخل أسبوعها الثالث: الإدارة بتجاهلها تتعنت، والدولة بتفرجها تتواطئ؛

على القانون؛ وحسب شهادة عدد من العمال المضربين اليوم، تقوم الشركة بالغش في ورقة الاداء بتزوير تاريخ الدخول إلى العمل.

التعويضات التي تمنحها الشركة هي تعويضات النظافة، وعيادية الاطفال، والكرام رغم أن منحتهم بخسة لا توازي سومة الكراء محليا.

ورغم أن العمال مسجلون بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS)، لكن لا يتم التصريح بكامل أيام العمل؛ والتغطية الصحية تتوقف بين فينة وأخرى لعدم أداء الشركة في بعض الأحيان الاشتراكات كاملة.

كما يؤكد العمال أنه تم التراجع عن حق التأمين عن حوادث الشغل والأمراض المهنية لفائدة العمال، إلى جانب التراجع عن مكاسب أخرى، ولا علم لهم باسم شركة التأمين.

وأما بالنسبة للمصلحة الطبية في المنجم، فرغم وجودها بمقر العمل، وبها طبيب مداوم، لكنها بدون تجهيزات.

**مخاطر وأمراض مهنية دائمة التربص بالعمال، لغياب شروط الصحة والسلامة المهنية...**

يؤكد العمال أن شروط الصحة والسلامة المهنية شبه منعدمة بأماكن العمل، فالمهندسون الذين من المفترض قيامهم بدور مفتش الشغل، كما ينص على ذلك قانون العمل المناجم (ظهير 24 دجنبر 1960)، لاسيما مراقبة شروط الصحة والسلامة في أماكن العمل، فإنهم يراعون مصالح الشركة فقط، ولا اهتمام لهم بالمخاطر المحدقة بالعمال؛ وأما مندوبو السلامة المنتخبون الذين يعطيهم قانون مستخدمي المناجم صلاحية مراقبة استيفاء شروط السلامة المهنية في المناجم، فلا وجود لهم.

وبخصوص تدريب العمال على الوقاية من المخاطر وتقنيات السلامة، وإعلامهم بمخاطر مهنتهم، كما تنص على ذلك مقتضيات الشغل، أشار العمال إلى عدم اطلاعهم على أي قانون منجمي (قانون المستخدمين في المناجم، أي ظهير 24 دجنبر 1960، لمعرفة المكاسب التي جاءت بها نضالات عمال المناجم بالمغرب منذ عقود) أو غيره؛ وأنه بالرغم من وجود مندوبي العمال، لا توفر الإدارة لهم مستلزمات للقيام بمهامهم (مقر،

مليون دولار) في النصف الأول من العام الحالي لتمويل خططها للتوسع في الذهب والنحاس والكوبالت»، وذلك «لمضاعفة أرباحها من تسعة مليارات درهم بحلول عام 2025».

**العمال: حياة غير لائقة، ظروف عمل قاسية، وأبسط الحقوق مهضومة...**

يبلغ عدد العمال حاليا لدى شركة «طوب فوراج» (254 top forage) عاملاً، بعد أن تم تقليص عددهم السابق 360، إثر عملية طرد جماعي بتعويضات بخسة؛ لم يجددوا عقد العمل منذ أول عقدة عند بدء العمل، أقل اقدمية لهم تعود إلى سنة 2011، أي 13 سنة، ومنهم من بلغت أقدميته 25 سنة.

جلهم شباب ينحدرون من منطقة بوازار وأكدز [على بُعد 54 كلم]، وتزناخت [على بُعد 35 كلم].

لا توفر لهم الشركة سكنا، وتتولى نقلهم من وإلى العمل بحافلاتها، ما يدفعهم للكرام بقرى مجاورة وأقرب إلى المنجم؛ لكنها مفتقرة لمرافق الحياة اليومية، وأولها الحمام العمومي، حيث يضطر العمال للذهاب إلى تازناخت، أو أكدز.

كما لا وجود لخدمات صحية بها، ما يجبر المرضى على التنقل إلى مدينة ورزازات [على بُعد 103 كلم]، لأن الخدمات الصحية بأكدز وتازناخت نفسيهما لا تفي بالغرض.

وبوجه العموم المحيط بالمنجم لا يستفيد من وجود المنجم، فلا مرافق عمومية، رياضية أو ترفيهية، أو صحية، ولا بنية تحتية؛ الشركة تأخذ ولا تعطي.

يعمل العمال 8 ساعات يوميا، عن طريق المناوبة، عبر ثلاثة أفواج، لكون العمل بالمنجم متواصل 24/24 ساعة. يشتغلون في أعمال الثقب، والحفر، وجرف المعدن، وإخراجه، ووضعه بالعربات المدفوعة [تصل سكتها إلى 800 و1000 متر]، وكذا في أشغال البناء.

ومجمل ما يتقاضاه العامل شهريا يتراوح بين 5000 و6000 درهم، بما فيها منح ثابتة، مثل الأعياد ومنح المردودية. فيما لا تعويض عن ساعات العمل الإضافية، ولا عن العمل الليلي.

كما لا يتقاضى العمال منحة الأقدمية ضدا





تمة الصفحة 08

## عزّل أمام طاحونة رأس

المال، ورغم الحصار، والتعتيم،  
شغيلة طوب فوراج في منجم بوازار  
يوصلون الاضراب المفتوح

بقلم، م. أ. الجباري

وضمير التضامن العمالي والشعبي ينادي كأدنى واجب...



منذ يوم الأحد 14 يوليوز 2024، وتحت إشراف مكتبهما النقابي، الذي تأسس بالشركة منذ 2007 في إطار الاتحاد المغربي للشغل (لا وجود لمكاتب نقابية أخرى بالشركة) يخوض العمال سلسلة نضالات وصلت إلى قرار إضراب مفتوح، يوم الأحد 21 يوليوز 2024، يقومون خلالها بتسيير نضالاتهم بواسطة لجان تم تشكيلها خلال الإضراب (لجنة تنظيم، لجنة شعارات، لجنة مراسلات...)، ويضعون برنامج نضالي يومي:

- من يوم الأحد 14 يوليوز 2024 إلى يوم الاثنين 15 يوليوز 2024، إضراب لمدة 48 ساعة، مصحوب بوقفة احتجاجية أمام الإدارة بالمنجم. وبعد نجاح المحطة الأولى، وتجاهل الإدارة، تمديد الإضراب 48 ساعة، إلى يوم الأربعاء 17 يوليوز 2024، وبعده إضراب 96 ساعة، إلى غاية يوم السبت 20 يوليوز 2024.

- ويوم الأحد 21 يوليوز 2024، قرر العمال الدخول في إضراب مفتوح، تشبثا بمطالبهم، وردا على استمرار تجاهل الإدارة، واستخفافها بمطالبهم...

إلى الآن، المعركة مستمرة، وقد دخلت أسبوعها الثالث، أبان فيها العمال مرة أخرى كما العادة استعدادا وتضامنا من أجل نيل حقوقهم البسيطة والعادلة، فيما الإدارة بتجاهلها وعدم اكتراثها، تخفي تعنتها، وتراهن على هزم العمال، ببقائهم معزولين، وخوضهم النضال خلال فترة من العام غير ملائمة، دون حاجتها إلى إجراءات قمعية مفضوحة...

وأما الدولة، فرغم ما يبدو منها كحياد إلى الآن، ووقوفها موقف المتفرج، فإنها فعليا تقف إلى جانب الإدارة، وتشجعها على الاستمرار في التعنت. لو صحت مزاعم حيادها، وخدمتها ما يسمى «الصالح العام»، لدخلت دون حاجة العمال إلى خوض أي إضراب، لتفرض على الشركة المشغلة والشركة الأم تمتيع العمال بحقوقهم المنصوص عليها في قوانين الشغل؟ وأن تحمي حياة العمال وصحتهم وسلامتهم من كل التجاوزات التي يقوم بها المشغل لما في ذلك من انتهاك للقوانين...

وأما التضامن العمالي والشعبي مع العمال فلا يزال ضعيفا بحاجة إلى تطوير.

لذا، تحتاج المعركة إلى كل أشكال الدعم والمساندة، وفك الحصار الإعلامي، من قبل النقابات العمالية، كل النقابات، وخاصة نقابات عمال المناجم، ومن الإطارات الحقوقية المناضلة، ومن كافة أنصار الطبقة العاملة...





## مواكبة لإضراب شغيلة طوب فورج المفتوح بمنجم بوازار: مرض السيلكوز يفتك تدريجيا بحياة العمال

بقلم محمد أمين الجباري

يكدح شغيلة المناجم، والمقالع، في ظروف قاسية جدا، تحدد بهم المخاطر من كل جانب. منها الانهيارات الصخرية، وما ينتج عن استعمال آليات ومعدات ميكانيكية، ومنها ارتفاع درجة الحرارة، وارتفاع مستوى الضجيج، وما إلى ذلك. وثمة بوجه خاص خطر الغبار المتصاعد من أعمال الحفر والجرف، وهي تصيب الجهاز التنفسي بالدرجة الأولى مسببة امراضا متنوعة، منها بالمقام الأول داء السيلكوز.

هذا في ظل تقشف ارباب العمل في الانفاق من اجل حفظ صحة الشغيلة، بغية تضخيم الأرباح. فترى معدات الوقاية منعدمة، او بحالة مهترئة، او بجملة ناقصة. ولا جهود جدية منتظمة لتنبيه العمال وارشادهم بشأن المخاطر وسبل الوقاية، ولا دور فعلي للجنة السلامة إذا وجدت. وكذلك شأن مندوبي السلامة الذي ينص قانون مستخدمي المناجم (ظهير 24 دجنبر 1960) على انتخابهم في المناجم المشغلة أكثر من 300 عامل. لا بل إن برجوازية المناجم تسعى الى الغاء مندوبي السلامة والاستعاضة عنهم بلجنة السلامة المنصوص عليها في مدونة الشغل (هذا ما جاء في مشروع قانون لتعديل ظهير 24 دجنبر 1960). والحال ان لجنة السلامة في المدونة صلاحياتها ضعيفة جدا مقارنة مع مندوب السلامة، لأن هذا الاخير متفرغ بالكامل لمهمته. تنويرا لشغيلة مناجم المغرب، ودعما للمعركة المفتوحة التي يخوض غمارها عمال شركة طوب فورج في منجم بوازار، ننشر فيما يلي مادة تثقيفية، نطمح ان يطلع عليها الشغيلة لرفع مستوى اليقظة وتوحيد الجهود من اجل الدفاع عن ظروف عمل آمنة وحياة لائقة.

ما هو مرض السيلكوز: السُّحار السيليسي، أو داء السليكا؟

السيلكوز أو السُّحار السيليسي (Silicose)، أو داء السليكا، هو مرض رئوي مزمن ينشأ بسبب استنشاق جزيئات غبار السليكا الحرة، أي ثاني أكسيد السيلسيوم ( $SiO_2$ )، حيث تدخل إلى الحويصلات الهوائية، وهناك يتم ابتلاعها من قبل خلايا البلعمة (Macrophages) الموجودة في الجدار والنسيج الخلالي (Tissue interstitiel)؛ وبمرور الوقت يمكن أن تتراكم السليكا في الرئتين وفي ممرات التنفس بكميات كافية لتسبب المرض، حيث تؤدي إلى ظهور ندبات تجعل التنفس صعبا.

لا يوجد علاج لداء السليكا، أو أدوية لوقف تطور المرض.

ما هي مصادر غبار السليكا؟ ومن هم العمال المعرضون له؟

توجد مادة السليكا بشكل طبيعي بالعديد من الصخور والحجر (جرانيت، حجر الرملي)، والرمل، والطين، وما إلى ذلك، وتوجد في الحالة الحرة في شكل بلوري أو غير متبلور، وفي الحالة المركبة في شكل سيليكات.

وتتواجد السليكا البلورية في العديد من المنتجات مثل الخرسانة والملاط وطلاءات الواجهات وما إلى ذلك.

ولذلك فالأعمال والمهن التي من المحتمل أن تعرض العاملات والعمال لاستنشاق غبار السليكا موجودة في غالبية أنشطة وأشغال الاستخراج، كالمناجم والمقالع...، والتشييد والبناء، والصناعات التحويلية....

ومن ثمة، فالعمال المعرضون لاستنشاق غبار السليكا أثناء العمل، واحتمال إصابتهم بمرض السُّحار السيليسي، همعمال المناجم (كتعدين الفحم)، عمال المقالع (سواء مقالع الرخام، أو المحاجر، حيث السحق والتفتيت، أو مقالع الرمال)، عمال نفخ الزجاج ومعامل الزجاج، عمال الحفر والهدم والبناء والتشييد، قطع الحجر، صناعة الأطراف الاصطناعية للأسنان، المسبك، صناعة الكريستال والمجوهرات، صناعات السيراميك والبورسلين....





## مواكبة لإضراب شغيلة طوب فورج المفتوح بمنجم بوازار: مرض السيليكوز يفتك تدريجياً بحياة العمال

تمة الصفحة 10

بقلم محمد أمين الجباري



العمل على تقليل التعرض المهني للسيليكوز إلى أدنى مستوى ممكن، أو القضاء عليه إن أمكن، باتباع كل السبل المناسبة لبلوغ هذا الهدف، وذلك بالاحترام الدقيق لمبادئ الوقاية الجماعية والفردية، والمتمثلة في مختلف التدابير الوقائية الفنية، والتقنية، والتنظيمية، وتحسينات ممارسات العمل، وارتداء معدات حماية الجهاز التنفسي الشخصية، وبرامج التدريب...

وتقاس فعالية هذه التدابير بمدى تقليل تكرار وشدة أمراض الجهاز التنفسي بسبب السيليكوز، وذلك حسب مكان العمل وطبيعة العمل المزاول به.

• **تدابير الوقاية الجماعية:** تعتبر تدابير الوقاية الجماعية، التي تسمح بالقضاء على التعرض أو الحد منه إلى أدنى مستوياته، ضرورة حيثما كان ذلك ممكناً: الحد من انبعاثات الغبار، وتعزيز إخلاءها من خلال الكنس والتهوية الكافية، وتركيب أجهزة شفت الغبار في المصدر، واختيار المنتجات وطرق التشغيل الأقل خطورة لإطلاق السيليكوز في الهواء المحيط.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن غبار السيليكوز، خاصة البلوري، تكمن خطورته في أنه غير مرئي للعين المجردة، كما أن وجوده قليل أو معدوم الغبار على ما يبدو ليس علامة على السلامة؛ ولذلك فإن تدابير الوقاية ضرورية، وينبغي بشكل عام المراقبة لتوثيق التعرض، وتقييم مستواه...

• **تدابير الوقاية الفردية:** يجب أن تكون فقط مكملة لتدابير الحماية الجماعية أو للتعويض عن الوضع الاستثنائي الذي لا يمكن فيه تنفيذ تدابير الحماية الجماعية الكافية.

وتتمثل في استخدام أجهزة حماية الجهاز التنفسي (التزود بقناع مضاد للغبار مناسب حسب ظروف العمل ومهامه)، أو الحماية الكاملة (قناع كامل، نظارات، بدلة).

• **يساعد التنظيف المنتظم على تقليل مستويات الغبار:**

- يجب تنظيف أماكن العمل بالأدوات المناسبة، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتجنب تشتت الغبار عند تفريغ المكانس الكهربائية أو حاويات النفايات وتغيير مرشحات مجمع الغبار.

- يجب تنظيف مناطق العمل بقطعة قماش مبللة أو مكنسة كهربائية ذات مرشح مطلق، وليس

ما هي أعراض مرض السحار السيليسي وكيف يتطور؟

عادةً، تظهر أعراض مرض السحار السيليسي بعد سنين من تعرض العامل(ة) إلى استنشاق غبار السيليكوز أثناء العمل، حيث تدخل جزيئات صغيرة من هذا الغبار إلى الجهاز التنفسي وتتراكم هناك، وبمرور الوقت، يثير وجودها رد فعل مضاد للجسم، ما يؤدي إلى تطور عدة أعراض.

### 1- أعراض المرحلة المبكرة

تكون خفيفة، تشبه الالتهاب الرئوي، وتشمل الآتي:

السعال؛ البلغم؛ ضيق التنفس التدريجي؛ تهيج العينين.

### 2- أعراض المرحلة التالية

بدون حماية مناسبة، ومع استمرار استنشاق الأغبرة، تنشأ سماكة وتندب في الشعب الهوائية والرئتين، ومع تفاقم التندب، قد تكون العلامات الحقيقية الأولى للمشكلة هي الأشعة السينية غير الطبيعية للصدر، والسعال الذي يتطور ببطء.

### 3- أعراض المرحلة الأكثر حدة

بمجرد أن يصبح تندب الرئة أكثر حدة، ينتج عنه ضعف لا رجعة فيه في وظائفها، إذ يستمر داء السحار السيليسي في التفاقم، حتى بعد توقف التعرض، ويتطور إلى فشل الجهاز التنفسي المزمن وفشل القلب، والذي يظهر عمومًا بعد عشر أو حتى عشرين عامًا من التعرض (وبالتالي تظهر العديد من حالات السحار السيليسي بعد التقاعد).

وتظهر مجموعة من الأعراض تشبه أعراض التهاب الشعب الهوائية، والتي غالبًا ما تكون السمات الأولى لسرطان الرئة، مثل:

سعال مستمر وطويل؛ ضيق التنفس؛ صعوبة التنفس؛ ضعف ووهن؛ تعب؛ حمى؛ تعرق ليلي؛ تورم الساقين؛ تغير لون الشفاه إلى الزرقة، وتصلب الرئتين وإتلافهما.

ويمكن إضافة مضاعفات أخرى: الالتهابات الثانوية، استرواح الصدر، أو حتى سرطان القصبات الرئوية.

بعض سبل الوقاية من مخاطر السيليكوز، ومن ثمة من مرض السحار السيليسي

تتطلب المخاطر المهنية المرتبطة بالسيليكوز

باستخدام منفاخ أو مكنسة جافة، ولا باستخدام الهواء المضغوط لإزالة الغبار الملتصق.

تتعلق تدابير النظافة هذه بالأرضيات وأسطح العمل، ولكن أيضًا بالجدران والأسقف.

• **يجب أن تكون المرافق الصحية (المراحيض، والأحواض، والاستحمام) متاحة للعمال، ومجهزة بشكل مناسب وبأعداد كافية، مما يسمح للعمال المعرضين للسيليكوز بتنظيف أيديهم ووجوههم بشكل متكرر بالماء والصابون والاغتسال في نهاية نوبة العمل. في حالة التلوث الشديد، يجب تنظيف المرافق الصحية نفسها بدقة.**

• **يجب توفير غرف تغيير ملابس مناسبة للعمال:** يجب تخزين ملابس العمال بعيدًا عن الغبار (مع تخزين ملابس العمال الخاصة وملابس العمل بشكل منفصل).

• **إدارة وتنظيف ملابس العمل وغيرها من معدات الحماية الشخصية المقدمة للعمال المعرضين للسيليكوز (يجب أن يعتني بها صاحب العمل):** يجب إزالة الغبار المتراكم على البدلات الواقية ومعدات حماية الجهاز التنفسي باستخدام قطعة قماش مبللة أو مكنسة كهربائية ذات فلتر جسيمات عالي الكفاءة.

• **معدات الحماية الشخصية (Équipement de Protection Individuelle) من التعرض للسيليكوز:**

يعد استخدام أقنعة الجهاز التنفسي والملابس والنظارات الواقية والقفايزات المناسبة أمرًا ضروريًا عندما يكون تنفيذ الحماية الجماعية غير كافٍ أو مستحيلًا، أو عندما لا يمكن اعتماد أنظمة فعالة لالتقاط الغبار من المصدر على الفور أو عند إجراء عمليات قصيرة المدى لمرة واحدة (الصيانة، وما إلى ذلك)

• **حماية الجسم:**

- التركيزات المنخفضة: ملابس العمل ذات



## مواكبة لإضراب شغيلة طوب فورج المفتوح بمنجم بوازار: مرض السيليكوز يفتك تدريجياً بحياة العمال

تتمة الصفحة 11

بقلم محمد أمين الجباري

الأمراض (العمود الثالث).

• التدريب على السلامة:

تعد المعلومات وتدريب العاملات والعمال على المخاطر وتقنيات السلامة (ممارسات التنظيف الجيدة، واستخدام أجهزة حماية الجهاز التنفسي وغيرها من معدات الوقاية الشخصية، وما إلى ذلك) ضرورة للغاية لتقليل مستوى خطورة العمل الذي يُعرض للسيليكوز.

هذه فقط بعض المقترحات العامة، وتبقى تشريعات الشغل (مدونة الشغل، مراسيم...) حول شروط الصحة والسلامة المهنية وحماية صحة وسلامة الأجراء هي الأساس والمرجع للعاملات والعمال وممثلهم في لجان الصحة والسلامة للانطلاق منها، من أجل العمل على توفير بيئة عمل لائقة وآمنة حسب الحالة الملموسة: منجم، مقلع، مصنع زجاج، ورش بناء...

متى يعتبر مرض السُّحار السيليسي مرضاً مهنياً موجبا للتعويض؟

مرض السُّحار السيليسي أو داء السيليكات، واحد من الأمراض المهنية التي نصَّ عليها القانون في جداول الأمراض المهنية بالمغرب لسنة 2014 الجاري بها العمل (صدرت منذ 10 سنوات بالجريدة الرسمية عدد 6303، بتاريخ 02 محرم 1436 (27 أكتوبر 2014)، وتتضمن 111 جدولاً بالأمراض المهنية)؛ هذا، ويعتبر هذا المرض المهني تاريخياً من أولى الأمراض المهنية المعترف بها.

وهو مدرج في: جدول الأمراض المهنية رقم 1.1.12، الإصابات المهنية الناتجة عن استنشاق الغبار المعدني المحتوي على السيليس البلوري (كوارتز، كريستوباليت، تريديميت) أو السيليكات البلورية (الصلصال، الطالك) أو الغرافيت أو الفحم الحجري.

ويتضمن الجدول رقم 1.1.12 (أنظر أسفله) بيان الأمراض المهنية، التي يمكن أن يصاب بها العامل(ة)، والناتجة عن استنشاق غبار السيليكات (العمود الأول، من اليمين إلى اليسار)؛ وأجل التكفل بالعلاج، حسب كل مرض مهني (العمود الثاني) يقصد بمدة أجل التكفل بالعلاج [تسمى أيضاً مدة المسؤولية] أنه إذا لم تظهر أعراض المرض على المصاب إلا بعد توقفه عن العمل مدة تفوق المدة المحددة في الجدول فلا يمكن اعتبار المرض مهنياً معوضاً عنه.؛ ثم هنا أخيراً القائمة البيانية لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه

الأكمام الطويلة المثبتة عند الرقبة والمعصمين والكاحلين، والقبعات والملابس الخارجية الخفيفة.

- التركيزات العالية: بدلة واقية ذات غطاء للرأس تستخدم مرة واحدة، مقاومة للغبار، فضفاضة بدرجة كافية، مثبتة عند الأطراف، أي مغلقة عند الرقبة والكاحلين والمعصمين.

• حماية اليد والعين:

ونظراً لخطر تهيج الجلد، يوصى عمومًا بارتداء القفازات وهو إلزامي في العمل الذي يحتوي على انبعاثات كبيرة.

الأمر نفسه ينطبق على ارتداء النظارات المجهزة بوسائل حماية جانبية. يُنصح بشدة عدم ارتداء العدسات اللاصقة، لأنها تزيد من خطر تهيج العين بسبب السيليكوز.

• حماية الجهاز التنفسي:

إذا كانت السيطرة على انبعاثات غبار السيليكات أثناء العمل غير كافية، فيجب على العمال ارتداء أجهزة حماية الجهاز التنفسي ذات الفعالية المتفاوتة، أو حتى الأجهزة المزودة بإمداد الهواء للعمل في المواقع الأكثر تعرضاً للسيليكات و/أو التي تتطلب مجهوداً بدنياً كبيراً عندما يتم تجاوز القيم الحدية لانبعاثات الغبار بشكل كبير.

- للأعمال الرطبة: قد تكون أقنعة الغبار من النوع «FFP2»، المصنوعة من الورق أو الورق المقوى، مناسبة للحماية من الجسيمات الخفيفة، ولكن مع مدة فعالية تقتصر على بضع ساعات.

- أثناء العمل بالتركيزات العالية المتوقعة، بالطريقة الجافة، أثناء صقل الحجارة مثلاً، يجب استخدام نصف أقنعة، مع خرطوشة فلتر، نوع «FFP3»، تغطي الأنف والفم، للحماية من الغبار بتركيزات عالية. يعد القناع الكامل المزود بالهواء (التهوية المساعدة) ضرورياً للمهام المكشوفة بشكل خاص، في ظروف العمل الصعبة للغاية...

• المراقبة الطبية المهنية:

يتطلب التعرض للسيليكات مراقبة دورية للعمال مرة واحدة على الأقل سنوياً، يحددها طبيب العمل، مع المراقبة الطبية المناسبة (أشعة الصدر واختبارات وظائف الجهاز التنفسي، ومسح الصدر في حالة وجود علامات إشعاعية أو وظيفية).

بيان الأمراض	اجل التكفل بالعلاج	القائمة البيانية لأهم الأعمال التي قد تسبب هذه الأمراض
1- الإصابات الناتجة عن استنشاق أغبرة السيليس البلورية.	1- 6 أشهر (بشروط التعرض للخطر لمدة لا تقل عن 6 أشهر)	الأعمال المعرضة لاستنشاق غبار يحتوي على سيليس مستقل خاصة: أعمال الحفر والكسر واستخراج ونقل الخامات أو الصخور المحتوية على السيليس البلوري بالأوراش والمنشآت؛ الأعمال في أوراش حفر الأنفاق وعزز الأبنان أو المهاري في المنالج؛ تقنيات ورشي وغرلة ومناولة الخامات أو الصخور الجافة المحتوية على سيليس بلوري؛ تهذيب ونحت الصخور المحتوية على سيليس بلوري؛ (بشروط التعرض للخطر لمدة لا تقل عن 5 سنوات)
2- أ - السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	2- 35 سنة (بشروط التعرض للخطر لمدة لا تقل عن 5 سنوات)	استخراج وتنقيب ونحت وصقل الأرواح؛ استعمال مسحوق الأرواح (تيسيت مسحوق) كشحمة في إنتاج المطاط أو في تصنيع المعاجين أو المكملات؛ صناعة الكاربوراندوم والبلور والخزف والفسار وغيرها من المواد الخزفية و مواد أخرى مقاومة للحرارة؛
3- أ - التصلب الجليدي التنقي	3- 15 سنة (بشروط التعرض للخطر لمدة لا تقل عن 5 سنوات)	أعمال تهذيب وصقل ويربي بالجاف بواسطة رحي تحتوي على سيليس بلوري؛ أعمال التعرية والصقل بواسطة سكب الرمل المحتوي على سيليس بلوري؛ أعمال البناء والصيانة والهدم التي تعرض لاستنشاق أغبرة تحتوي على سيليس بلوري؛ تكليس الأراضي المحتوية على المشطورات واستعمال المواد الناتجة عن هذا التكليس، أعمال صناعة أطقم الأسنان.
ب - مضاعفات قلبية عجز مثبت بالبطن الأيمن.	ب	ب
ب - مضاعفات جنوبية رئوية	ب	ب
ب - السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	ب	ب
ب - السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	ب	ب

المضاعفات:	ب	ب
- مضاعفات قلبية عجز مثبت بالبطن الأيمن	ب	ب
- مضاعفات جنوبية رئوية	ب	ب
- السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	ب	ب
- السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	ب	ب
- السُّحار السيليسي المزمن: تلف رئوي يتميز بصيحات خالية عذبة دقيقة أو عقوية ثلاثية يكشف عنها بواسطة اختبارات الصور الإشعاعية أو اختبارات الصور المقطعية للكثيفة، أو كلما أمكن بمعاملات تشريحية مرضية، هذه العلامات أو غير مصحوبة بانسدادات وظيفية تنفسية سريرية للتطور.	ب	ب



تمة الصفحة 12

## مواكبة لإضراب شغيلة طوب فورج المفتوح بمنجم بوازار:

### مرض السيلكوز يفتك تدريجيا بحياة العمال

بقلم محمد أمين الجباري

وذلك لعدة أسباب، نذكر منها:

- شروط شبه تعجيزية في وجه العاملات والعمال لإثبات الإصابة بمرض مهني، وطول المساطر وتعقدها، وتهرب الأطباء من إقرار الإصابة بالمرض المهني لفائدة المصاب، بسبب ضغط أرباب العمل وشركات التأمين...

- نقص، وربما انعدام، وعي العاملات والعمال بالموضوع، وعدم الاهتمام بتشخيص الحالة المرضية. قد يشكو العامل من أعراض مرضية ناتجة عن مهنته وبسببها دون أن يعلم وحتى دون أن تُشخص حالته المرضية على أنها مرض مهني.

ب 1 - سحر صلصالي	ب 1 - أعمال استخراج ورعي والرخي والامتثال الصناعي للصالح: الفخار، الخزافة.	ب 1 - سحر طلحي	ب 2 - أعمال استخراج ورعي وتكيف الطلائع.	ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.
ب 2 - سحر طلحي	ب 2 - أعمال استخراج ورعي وتكيف الطلائع.	ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.
ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.

ب 1 - سحر صلصالي	ب 1 - أعمال استخراج ورعي والرخي والامتثال الصناعي للصالح: الفخار، الخزافة.	ب 2 - سحر طلحي	ب 2 - أعمال استخراج ورعي وتكيف الطلائع.	ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.
ب 2 - سحر طلحي	ب 2 - أعمال استخراج ورعي وتكيف الطلائع.	ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.
ب 3 - سحر غرافيتي	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.	ب 3 - ملوالة ورعي وتوضيب وتصنيع واستعمال الخرافيت خاصة ككاسر وصناعة الأقطاب الكهربائية.



### مشكل إثبات العامل إصابته بمرض مهني وضياع حقوقه...

على الرغم من الاعتراف قانونيا بالسحر السيليسي كمرض مهني، إلا أن الملاحظ هو أن الدولة لا تقدم إحصائيات ولا معطيات عن عدد العاملات والعمال المعرضين بحكم عملهم لاستنشاق غبار السيليكات بأشكاله المختلفة. كما لا تقدم معطيات عن عدد حالات الإصابة بهذا المرض المهني من سنة لأخرى.

ومما لا شك فيه، نظرا لتردي ظروف العمل، وتدني الوعي بالأمراض المهنية لدى العاملات والعمال، وغياب اهتمام منظماتهم النقابية بها، أن تكون هناك حالات عديدة ممن أصيبت بهذا المرض دون أن تتمكن من الحصول على التعويض، والاعتراف بها كضحايا.



## عناصر استراتيجية لتعبئتنا من أجل فلسطين

بقلم أنطوان لاراش  
Antoine Larrache  
ونيفا جلون  
Neva Djelloun

زعزعة الاستقرار وإمكان استئناف الثورات العربية أو حراك الجزائر. وأخيراً، شهدنا في البلدان الإمبريالية أكبر حركة تضامن دولي منذ حرب فيتنام، حتى وإن هي آخذة في التراجع الآن. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، واجهت حكومة بايدن صعوبات جمّة، ومن المؤكد أن دعمه المستمر لإسرائيل سيكون عاملاً حاسماً في هزيمته. ومع ذلك لم يحدث أي تدخل مباشر من قبل دولة غربية مع إرسال قوات، عن تأثير عودة الجنود الجرحى وجثث القتلى. في الربيع، أعطت الحركة الطلابية العالمية نفساً ثانياً للنضال. وبوجه عام، نشهد تسيّساً كبيراً بصدد هذه القضية في جميع أنحاء العالم، لم يسبقه نظير منذ سنوات.

وبوجه خاص، كانت هذه التعبئة حدثاً سياسياً لافتاً للنظر في تحالف الطبقات الشعبية: ففي معظم البلدان، قام الأشخاص من المصنّفين عرقياً، وخاصة الشباب والنساء، بالتعبئة بنحو غير مسبوق. ففي فرنسا، على سبيل المثال، ساعد ذلك على إعادة بناء الكبرياء والقدرة على التحرك بعد العنف البوليسي والعنصري وقمع المظاهرات المعارضة له، وبعد الهجوم المعادي للإسلام بموضوع العبادة، وفي سياق صعود اليمين المتطرف.

بعد أكثر من عشر سنوات من الركود، أعيد بناء التعبئة من أجل فلسطين، وعادت مرة أخرى رمزاً لمقاومة الإمبريالية.

### هروب السلطات إلى أمام

يبرز القمع في كل بلد في العالم ما تنطوي عليه التعبئة من أجل فلسطين من إمكانات سياسية. ففي الولايات المتحدة، تعرض الطلاب للاعتداء من قبل الشرطة والجماعات الصهيونية. وفي فرنسا، تم حظر المظاهرات وقمعها وتثبيطها منذ فترة طويلة. وفي فرنسا وألمانيا، تُمارس ضغوط سياسية هائلة على القطاعات المساهمة في التعبئة. ولا يقتصر الضغط على الأقسام الأشد كفاحية فحسب، بل يطال كل صوت معارض: فالأكاديميون والنواب يتعرضون للهجوم والحظر والتنديد، تماماً مثلهم مثل مجموعات الناشطين الشعبيين. في فرنسا، لا يزال الهجوم السياسي مستمراً منذ 7 أكتوبر، واستمر عبر الصحافة (المكتوبة والمتلفزة على حد سواء)، مع دعوة نتنهاو إلى برنامج الأخبار على قناة TF1، ودعوة بايدين في يونيو، وإقالة غيوم موريس لوصفه نتنهاو بأنه «نوع من النازي، ولكن بدون قلفة».

كمساعدات عسكرية، و3.8 مليار في عام 2023. بينما باعت ألمانيا لإسرائيل أسلحة بقيمة 326 مليون يورو في العام 2023، وفرنسا 208 مليون يورو منذ العام 2013. نجحت الولايات المتحدة في السيطرة على الدول العربية في المنطقة بواسطة أنظمة مستبدّة، لا سيما بعد قمع الثورات العربية، وفرضت «تطبيعاً» لعلاقاتها مع إسرائيل، أي اصطفاً مع الإمبريالية وأداتها. وترتب عن الاصطفاف تخلي فرنسا عن سياسة إمبريالية في المنطقة بديل عن السياسة الأمريكية. ولكن، وهذا عنصر الاستعارة الثاني، لا تجرد الهيمنة الأمريكية الدولة الصهيونية من بعض الاستقلال ومن مقدرة على إجبار الإمبرياليين على تحركات. إذ لا خيار فعلاً لهؤلاء غير اقتفاء توجهات سلطة اليمين المتطرف، حتى فيما يعتبرونه مغالياً من وجهة نظر مصالحهم، لأنهم يعتمدون بدورهم على أداتهم الوحيدة الموثوقة في المنطقة.

### الإمكانات السياسية للتعبئات

نحن إذن نواجه عدواً عملاقاً، إذ لا نواجه في الواقع نتنهاو وإسرائيل، بل ذراع الولايات المتحدة المسلح المنفصل. بيد أن لدينا مرتكزات حقيقية في هذه المعركة.

المرتكز الأول، غالباً ما يُبخس قدره بسبب لا تساق المعركة، متمثل في المقاومة في الميدان. فقد تم، حسب معلومات متعددة، تدمير عدة مئات من الدبابات الإسرائيلية منذ بداية التدخل. تتيح هذه المقاومة العسكرية إبطاء تقدم إسرائيل الحربي، وتسبب تكاليف باهظة. إن قضية الرهائن معقدة: نحن ضد احتجاز رهائن بالمطلق، ولكن يجب أن نفهم، في هذا السياق، أن مئات الرهائن الإسرائيليين الذين أسرهم الفلسطينيون ليسوا مشكلة سياسية أكثر من آلاف الأسرى الذين تحتجزهم إسرائيل، وأن الرهائن استخدموا كورقة مساومة للحصول على وقف إطلاق النار أو تحرير فلسطينيين.

ثاني المرتكزات هي التعبئات في البلدان العربية. فبرغم القمع، تجري المظاهرات، لا سيما في الأردن، البلد الذي يتحدر معظم سكانه من فلسطين. وقد ذكرت منظمة العفو الدولية، في 11 أبريل 2024، أن «سلطات الأردن اعتقلت، منذ 7 أكتوبر 2023، ما لا يقل عن 1500 شخص، وواحتجزت نحو 500 منهم منذ مارس». أما في البلدان العربية وشمال أفريقيا، فالتحركات التضامنية محظورة، ما يدل على قدرتها على

الحرب في غزة مستمرة منذ عشرة أشهر. حرب إبادة جماعية ذات رهانات عديدة. تقع على عاتقنا مسؤولية مهمة في مسار المقاومة على صعيد عالمي.

ليس وراء الحديث عن إبادة جماعية دواعي سجالية، بل هو ناتج عن خصائص هذه الحرب الملموسة. إذ أنها غير متساوقة بتاتا، لا سيما من حيث الأسلحة المتاحة للقوى المتواجدة. ولكن العلاقة مع الموت بوجه خاص هي الحاسمة. فقد تم إحصاء حوالي 40 000 قتيل ضمن سكان غزة، ما يعني أن العدد الحقيقي قد يبلغ بالأقل ثلاثة أضعاف هذا العدد، وفقاً لمختلف المتخصصين في هذا النوع من الصراع. وقد خلصت دراسة حديثة إلى أن 185 000 حالة وفاة قد حدثت بالفعل أو جرى تخطيط لها، ما يمثل نسبة 8% من سكان غزة. هذا قياساً برقم 650 إلى 700 قتيل من الجنود الإسرائيليين (17% منهم قتلهم جيشهم...). هذا فضلاً عن ترحيل 1.9 مليون شخص.

ويرتبط طابع الإبادة الجماعية أيضاً بالرغبة في استئصال السكان الفلسطينيين من غزة، إذ قُتل من الأطفال في غزة، في أربعة أشهر، ما يعادل عدد الأطفال المقتولين في 4 سنوات في العالم برمته. وتطابق نسبة وفيات الأطفال والنساء منظور منع تكاثر السكان، وكذا الرهان الديموغرافي القائم دائماً في سياق استعمار استيطاني. بينما يجعل تدمير غزة مواصلة العيش فيها مستحيلًا، تسعى إسرائيل إلى منع إعادة توطين الفلسطينيين في غزة وتشجع المستوطنين على الاستقرار فيها. وتندرج هذه السياسة في هدف إسرائيل الكبرى الذي يروج له اليمين الصهيوني المتطرف الساعي إلى طرد جميع الفلسطينيين من القطاع. يترافق هذا الهجوم مع الهجمات في لبنان، ومع مطالبة إسرائيل بنزع عسكرة مساحة بعرض 10 كلم في لبنان متاخمة لإسرائيل. ويندرج مشروع إسرائيل الكبرى والسياسات المعادية للفلسطينيين ضمن سعي الولايات المتحدة إلى السيطرة على المنطقة، في إطار إعادة تنظيم العالم.

### يد الإمبريالية

يعرض ميشال فارشافسكي علاقة الولايات المتحدة بإسرائيل باستعارة علاقة كلب بذيله، حيث يحرك الذيل الكلب. يتيح هذا ربط بُعدين. أولهما أن إسرائيل مجرد ملحق للولايات المتحدة، معتمد كلياً على تمويلها، فمنذ العام 1948، تم تحويل 318 مليار دولار، منها 158 مليار دولار



## عناصر استراتيجية لتعبئتنا من أجل فلسطين

بقلم أنطوان لاراش  
Antoine Larrache  
ونيفا جلون  
Neva Djelloun

تتمة الصفحة 14

يتيح النضال بنحو ملموس ضد الفاشية والعنصرية هناك، ولكن هنا أيضًا، لأن لهذه الحرب تداعيات في كل مكان، ويمثل تزايد العنصرية وكره الاسلام في فرنسا تفسيرًا جزئيًا للتحوّل في الدبلوماسية الفرنسية فيما يتعلق بالوضع هناك. الداعي الثاني هو قضية أكثر شمولية تتعلق بزعة استقرار الإمبريالية، إذ أن فلسطين عنصر أساسي في ميزان القوى في الشرق الأوسط، وفي إمكان إعادة إطلاق الثورات العربية، والثورة ضد الأنظمة المتعاونة مع إسرائيل، وبالتالي التمرد على الإمبريالية في المنطقة برمتها، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والطاقة مع البلدان الغربية.

وأخيرًا، هذه التعبئة مهمة ومحفزة لنا بشكل خاص (على الرغم من خطورة الوضع بالطبع)، نظرًا للسياق السياسي الصعب للغاية بشكل عام: المقصود تعبئة الطبقات الشعبية، وضحايا العنصرية بوجه خاص، في الأحياء الشعبية. وتساعد هذه القضية على تسييس قطاع من السكان في فرنسا الذي عادة ما يتم استبعاده من المناقشات السياسية التي تؤثر عليه بعمق. ويمكن أن يعبر شعور التمرد هذا عن نفسه من خلال الظلم الذي يعيشه الشعب الفلسطيني.

### مهامنا في هذه الفترة في هذه الحركة

رغم تراجع التعبئة في الأسابيع الأخيرة، سيؤدي استمرار الإبادة الجماعية حتمًا إلى تعبئة جديدة، ولا يغير من مهامنا العامة. نحن نرى أن من مهامنا الأساسية بناء متحدات من أسفل، وليس فقط كارتلات أو إطارات موحدة لمنظمات. فهذه لا تتيح إشراك الأشخاص غير المنظمين، لا سيما في الطبقات الشعبية، غير المعتادين بالضرورة على تنظيم أنفسهم بشكل جماعي. نحن نبنى U2- gence Palestine كتنسيقية لهذه المتحدات، بغض النظر عن تسميتها المحلية. تتيح المشاركة في المسيرات والتجمعات العامة والتنسيقيات فرصة كسب خبرة العمل النضالي مع آلاف الأشخاص، بعضهم يتنظم لأول مرة، ولنتعلم منهم كيفية إدارة مظاهرة أو لجنة تنظيمية أو اجتماع، وما إلى ذلك... إن المظاهرات والتحركات فرصة لتتعلم منهم وننتشر معهم خبراتنا. وهي لحظات سياسية لا مجرد منافذ، حيث يتم رفع شعارات والاستماع إلى خطابات وإجراء مناقشات وجمع أموال أو عناوين، وما إلى ذلك. نحن نساند شعب فلسطين والمقاومة دون قيد أو شرط. ولا تعني تأييدنا للمقاومة في مواجهة

فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «إيفوب» لصالح موقع «كريف» في أبريل 2024 أن «التعاطف مع إسرائيل» قد انخفض من 37% إلى 23% بين أكتوبر 2023 وأبريل 2024... في حين أن النظرة إلى «أعمال حماس المرتكبة في 7 أكتوبر» لم تتغير، ولم تكن أكثر تساهلاً. وردًا على سؤال «هل أنت راضٍ أم لا على مواقف الشخصيات السياسية التالية من الوضع في إسرائيل وقطاع غزة منذ هجوم حماس»، انخفضت نسبة الرضا على إيمانويل ماكرون من 49% إلى 38% في الفترة نفسها (رغم أن الاستطلاع لا يحدد سببًا، لكن يمكن افتراض أن التغييرات بنسبة 10% في السؤالين مرتبطة ببعضها البعض).

حتى لو كانت التعبئة الجماهيرية قد بدأت تخبو، يبدو أن قطاعًا كبيرًا من السكان قد فهم سياسات ماكرون ورفضها، ويبدو أن نفس الامر قائم في بلدان أخرى. ويواجه بايدين صعوبة كبيرة بسبب التعبئة التي تقوض جزءًا كبيرًا من الدعم الذي يحظى به مع حركة «غير الملتزمين»، أولئك الأمريكيين الذين يرفضون دعم «جو مرتكب الإبادة» للانتخابات الرئاسية لعام 2024.

نتنياهو نفسه يهتز استقراره أكثر فأكثر كل شهر: بفعل تعبئة عائلات الرهائن المطالبة بإيجاد حل، وبفعل استقالة بيني غانتس وغادي آيزنكوت من حكومة الحرب التي تم حلها في منتصف يونيو. وليس بيني غانتس أفضل حالًا من نتنياهو، إذ يقترح التفاوض على هدنة تؤدي إلى إطلاق سراح الرهائن قبل إعادة إطلاق حربٍ تستمر «لسنوات» 2. ويدعو كثيرون إلى تنظيم انتخابات برلمانية مبكرة، وهي مرتقبة في العام 2026. ومن المرجح أن يواجه نتنياهو، الذي كان هدفًا لفصائح الفساد لسنوات، صعوبة كبيرة في هذه الانتخابات.

ليس القصد اعتبار هذا الزعيم أو ذاك أكثر تفضيلًا للفلسطينيين من الآخرين - فالأكثر تأثيرًا هم جميعًا من اليمين المتطرف - ولكن يجب النظر إلى الانقسامات داخل معسكر الإبادة الجماعية كنقاط دعم تضعف الخصم.

### رهان التعبئات بالنسبة لنا

الداعي الأول واضح: إنها قضية إنسانية، حيث سقطت مئات الآف القتلى بسبب الحرب، والتهديد العنصري والفاشي الذي ينطوي عليه هذا الصراع القائم على التطهير العرقي وأيديولوجية تفوق البيض. نريد أن نوقف هذه الإبادة الجماعية بأي ثمن، مستخدمين كل الوسائل المتاحة لنا. هذا

كان الابتزاز بجريرة معاداة السامية عاملاً رئيسيًا، حيث ساعد على شل النقابات العمالية التي ارتعبت في البداية بفعل تهديد باتخاذ إجراءات قانونية ضدها بمبرر مساندة الإرهاب، ثم بفعل الاضطرار إلى مواجهة من قد يكون من أعضائها متأثرًا بحجج حول الطبيعة الإرهابية لحماس أو معاداة السامية المزعومة للمظاهرات والمقاومة. وقد ترددت في أوساط اليسار حججٌ تزعم أن معاداة السامية متنامية في فرنسا وأن من شأن التعبئة من أجل فلسطين أن تشجعها. بيد أن استطلاعات الرأي التي أجرتها منظمة «إيفوب» لصالح اتحاد الطلاب اليهود بفرنسا ومنظمة SOS-Racisme من جهة، ورابطة العدالة من أجل فلسطين في باريس ومؤسسة فوندابول من جهة أخرى، تقدم معلومات معاكسة. إذ تُظهر هذه الاستطلاعات زيادة مؤقتة في الأعمال المعادية للسامية من حيث عدد الأعمال المرتكبة، لكنها تبين انخفاضًا في معاداة السامية. وفقًا للاستطلاع الأول، عند السؤال «بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات من الأشخاص، هل تعتقد أن هناك الكثير منهم في فرنسا»، كانت الإجابة بالنسبة لليهود 13% في عام 1956، و16% في عام 2014، و8% في عام 2021. في أبريل 2024، يطرح الاستطلاع الثاني السؤال التالي: «بالنسبة لكل فئة من هذه الفئات أو المجموعات من الأشخاص، هل تشعر بتعاطف أو بكره أو لا تشعر بأي منهما؟ السؤال ليس هو نفسه، ولكن 6% من المستجيبين يعتقدون أن هناك الكثير من اليهود. لا تزال هذه النسبة كثيرة جدًا بالطبع، ولكن النسبة فيما يخص شمال أفريقيا هي 22% وللمسلمين 26% وللغجر 35%. يظهر الاستطلاع أيضًا أنه بعد 7 أكتوبر، «حجم الكلام المعادي للصهيونية أعلى بكثير من حجم الكلام المعادي للسامية». وفي حين أن حجم الكلام المعادي للسامية عاد إلى مستواه المعتاد في غضون شهر بالكاد، فإن حجم الكلام المعادي للصهيوني ظل في مستوى مرتفع للغاية» (لا يعطي الاستطلاع أي أرقام لدراسة الفرق بين التعليقات، خاصة على الإنترنت، والعنف الجسدي أو الشتائم).

الابتزاز بتهمة معاداة السامية اعتمده أيضًا اليمين المتطرف (رغم أن هذا اليمين مصدر تاريخي رئيس لمعاداة السامية في فرنسا...). وكان له تأثير ضار بشكل خاص على التعبئة.

### مصاعب بوجه نتنياهو وحلفائه

بيد أن لمساندة الإبادة الجماعية كلفة مرتفعة.



## عناصر استراتيجية لتعبئتنا من أجل فلسطين

بقلم أنطوان لاراش  
Antoine Larrache  
ونيفا جلون  
Neva Djelloun

تتمة الصفحة 15

نقسم، فالأولوية هي أن نضع تنظيمنا في خدمة الحركة: نتشارك تحليلاتنا، وشبكاتنا الدولية، وقدراتنا النضالية والتنظيمية (معدات صوتية، وخبرة في الحركات، وقدرة على طباعة منشور، وتنظيم اجتماع، إلخ) للبناء. بصدق، دون إخفاء توجهاتنا. من وجهة النظر هذه، لا يزال العمل مطلوبًا لربط بناء الحركة، بما في ذلك بعدها الثوري الإقليمي والدولي، برؤيتنا من حيث الطبقات الاجتماعية. لا تقتصر إستراتيجيتنا الأممية على التضامن والنضال، بل تشمل أيضًا التعاون بين الشعوب، بهدف تدمير الدول في نهاية المطاف. ولكن بالنظر إلى الوضع الحالي لموازن القوى، فإن هذا في الأساس تفكير نظري ومجرد.

1- «Confliit Israël-Hamas: 17% من الجنود الإسرائيليين الذين قتلوا في قطاع غزة على يد جيشهم الخاص»، فرانس إنفو، 1 يناير 2024.  
2- «En Israël, Benyamin Nétanyahou dissout le Cabinement de guerre», Louis Imbert, 18 يونيو 2024, Le Monde.  
3- ينبغي استخدام مصطلح «الشرق الأوسط» عن دراية وبعين ناقدة: اخترعت المملكة المتحدة هذا المفهوم في القرن التاسع عشر كاستمرار لزعزعتها الاستعمارية والإمبريالية في الشرق الأدنى، الأقرب إلى المملكة المتحدة، في مقابل الشرق الأوسط، الأبعد قليلاً، والشرق الأقصى. لم تكن هذه المصطلحات تشير دائمًا إلى نفس المناطق بالضبط. فاليوم، يشير الشرق الأدنى عمومًا إلى تركيا وسوريا ولبنان وفلسطين وإسرائيل ومصر، والشرق الأوسط إلى الأردن والعراق وإيران وأفغانستان والمملكة العربية السعودية واليمن وعمان والإمارات العربية المتحدة. في اللغة الإنجليزية، يشار إلى هذه المنطقة بأكملها باسم الشرق الأوسط. وهو الذي اعتمدهنا  
4- انظر: «À Gaza, au Caire, à Paris, construire une direction palestinienne», مقابلة مع رامي شعث، Inprecor، حزيران/يونيو 2024.

والاستعمار والنشاطات ضد حزب التجمع الوطني، الخ، ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار خطر، وهو خطر تشتتنا وعزلتنا، وهو خطر شديد في الوضع الحالي.

### خوض معارك سياسية

يستوجب بناء هكذا حركة، ضد تيار الأيديولوجية المهيمنة ووسائل الإعلام، خوض معارك كثيرة، بعضها صعب للغاية. فالنقابات العمالية الفرنسية، على سبيل المثال، ضعيفة التعبئة. ومع ذلك، من الممكن اتخاذ إجراءات ملموسة وبسيطة، سواء من خلال حركات التضامن مع النقابات العمالية الفلسطينية، أو مسألة التسليح، أو المقاطعة. وفي العديد من البلدان، تم اتخاذ إجراءات في الموانئ ومصانع الأسلحة، مع بعض النجاح السياسي. ومن بين الإجراءات الأخرى السهلة نسبيًا المقاطعة بعد تجاوز الحجج الأخلاقية حول الحوار بين الشعوب، وذلك بفضل المثال التاريخي لجنوب أفريقيا وفعالية الضغط على Puma أو النتائج المالية لشركة كارفور. وتتيح حملة المقاطعة جميع الأدوات والأولويات اللازمة، وتتمتع بالشرعية اللازمة لتنظيم إجراءات تتراوح بين أبسطها (توزيع أو لصق الملصقات) وأكثرها هجومية. وستطرح في شهر سبتمبر/أيلول مسألة الشباب الحاسمة. فقد انخرط بعضهم في الاحتجاجات، وقد تدفع مذابح الصيف أخيرًا قسما كبيرًا منهم إلى التحرك. بالارتكاز على الأنشطة المنظمة في الجامعات، وأعمال المحاصرة القليلة للمدارس الثانوية، وقبل كل شيء القلق القائم في أحياء الطبقات الشعبية، وخاصة بين الشباب، تفتح إمكانية كبيرة للتعبئة.

أخيرًا، ليس مخجلًا طرح مسألة بناء منظمنا في هذه المعركة. ليس على غرار بعض المنظمات التي لا تجعل المصالح العامة للحركة ولل فلسطينيين محددًا لتوجهاتها ولأعمالها، بل المكاسب التي تأمل تحقيقها. حيث نخضع التوجهات لخدمة البناء، وليس العكس، حيث يكون التنظيم في خدمة الأفكار والأهداف السياسية والنضالية. قد نرتكب أخطاء، ولكننا نرتكبها مع الأشخاص المنخرطين في التعبئة، لمصلحة الحركة، وليس من أجل مصالح عصبوية. المنظمة بنظرنا تجسيد لروابط سياسية حول أفكار؛ وغاية التنظيم جعل الدفاع عن الأفكار أشد فعالية. في الأساس، في حركة تواجه صعوبات كبرى، وتواجه أجهزة الدولة، ومعزولة إلى حد ما، من الإجرامي أن

المجازر التي يتعرض لها الفلسطينيون أننا ندافع عن مشروع حركة حماس السياسي. ولكننا نعتبر أن الفلسطينيين هم من سيختار قيادتهم، ويمنحوا أنفسهم وسائل تغييرها، ودعمنا غير المشروط أفضل وسيلة لمساعدتهم على ذلك. لذلك نحن ندعم المقاومة، بما في ذلك المقاومة المسلحة، كما فعلنا في الجزائر وفيتنام. بيد أننا نطور منظورًا نؤمن به، فشعار وقف إطلاق النار لا يكفي إذ لا يسعى الفلسطينيون إلى العودة إلى وضع قائم، بل يريدون إنهاء الاستعمار وإمكانية العودة إلى أرضهم. لذلك نحن ندافع عن تفكيك دولة إسرائيل، وهي دولة قامت على أسس عنصرية، وندافع عن إمكان قيام دولة علمانية وديمقراطية، من البحر إلى النهر، تقوم على أساس حركة شعبية جماهيرية وإقليمية. لا نريد طبعًا «إلقاء اليهود في البحر»، وتتمثل رؤيتنا، كما في الماضي، في إتاحة عيش مختلف مكونات الشعب الفلسطيني، أيا يكن دينها أو أصلها، معًا دون تمييز وعلى قدم المساواة السياسية والاجتماعية.

### المساعدة في بناء قيادة فلسطينية

تتمثل مسؤوليتنا في هذا النضال في تشجيع ودعم بناء قيادة فلسطينية بديلة لقيادة حماس وفتح، هذه الغارقة في السلطة الفلسطينية المتعاونة مع إسرائيل. من وجهة النظر هذه، نعمل في فرنسا مع مجموعة Boussole Pales-tine، وهي مجموعة من الفلسطينيين في مركز «Urgence Palestine»، من بينهم عمر السومي ورامي شعث وصلاح حموري، الذين يشاركوننا هذا المشروع 4.

مع هؤلاء الرفاق، نشترك أيضًا في وجهة نظرنا حول الربط بين قضية فلسطين والمسائل الأخرى، لا سيما العنصرية. إن نضالنا مناهض للعنصرية والفاشية والاستعمار والإمبريالية في منطلقاته الأساسية ذاتها. لكن هذا لا يعني أن هذه الرؤية واعية عند للأشخاص المستعدين للتعبئة: فالكثير منهم يتصرفون ضد الرعب، ضد الإبادة الجماعية، لأن عشرات الآلاف الأطفال يُقتلون. قد يؤمن البعض منهم بخرافة الحاجة إلى دولة يهودية (وبالتالي يكونون صهاينة عمليًا، دون أن يعرفوا ذلك)، وقد يكون لدى البعض الآخر أوهام كثيرة حول دور فرنسا في العالم، أو حول المنظمات اليسارية، ولا بأس بذلك. نحن نريد حركة عريضة. وهذا يعني وضع المطالب من أجل فلسطين في المركز. ولا يمنعنا هذا من المشاركة في نشاطات أخرى مناهضة للعنصرية





## المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

تمة الصفحة  
الأخيرة

بقلم أحمد بناني

إقامة ديمقراطية نقابية حقيقية تؤمن للعمال ارتقاء فكريا، يغرس فيهم روح التنظيم والشعور بالمسؤولية.» [27].

لتصحيح الوضع، سيحاول حزب الاستقلال جاهداً، بفضل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وضع حد للمشاجرات الزائفة، والمعارضة المصطنعة للطبقات وسيقود «العمال في اتجاه تعاون من خلال برنامج تسويات ودية مع أرباب العمل».

إذا كانت قساوة بعض لوائح الاتهام الموجهة ضد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تعكس بشكل أكبر المزاج السيئ للأشخاص الذين أبعدها من السلطة بعد الاستقلال، يبدو أن العمل النقابي، في سنوات 1962-1963، كما حدث بعد عشر سنوات في 1972-1973، يدرك بعض الأمور الاجتماعية والسياسية الملحة.

إن انتقال حزب الاستقلال إلى المعارضة سيبرئ الاتحاد العام للشغالين بالمغرب بالأقل من «جريمة مزدوجة» قائمة على التواطؤ مع السلطة وخيانة الطبقة العاملة، كان خصومه اليساريون اتهموه بها بداية.

مع ذلك، لا تتعلق أكثر المشكلات إثارة للاهتمام بتوجهات الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، بل بأسسه وعلاقاته مع الاتحاد المغربي للشغل. إذا ظل جمهور الاتحاد العام للشغالين بالمغرب محدوداً، لأنه لا يشكل حالياً سوى زهاء ربع العمال النقابيين وحسب، فإن النقابة قائمة بالفعل، وموجودة إلى حد ما أمام المركزية النقابية المنافسة، بحيث لا يستطيع الاتحاد المغربي للشغل تجاهله تماماً.

لا شك أن موقف بن الصديق بوجه الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لن يتغير وسيكون كله ازدياداً وعجرفة [28]، لكن غالباً ما يقربهما الوضع السياسي وسيقودهما على الأرجح مرة أو أخرى إلى أخذ مسألة وحدة العمل النقابي بعين الاعتبار. إن مصيرهما مشترك لأنهما، إذا كانا قادرين على تفادي بعض المشاكل الأساسية بسبب عدم اتخاذ أي إجراء، فإن مستقبل النضالات الطبقيّة في هذا البلد ترتسم معالمه باطراد خارج المنظمات السياسية والنقابية، وهذا لا يمكن إلا أن يحفز الدفاع عن إعادة تجميع هذه الأجهزة بوجه الخطر.

لتشكيل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وأبدى في لحظة معينة إرادة إنشاء «حزب عمالي»، لن يظل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب سوى مجرد فرع حزب الاستقلال. ولا يزال تداخله مع الحزب وثيقاً على جميع المستويات، عضويًا ومالياً بوجه خاص، وما من أحد يفكر جدياً في تقويض ذلك. إن برنامجه، في نفس الوقت، برنامج الحزب. منذ بداياته، اندفع في مزيدة سياسية مع الاتحاد المغربي للشغل. ويتداول في أنشطته الصحراء وحدود المغرب والحرب على الجزائر والقنبلة الذرية الفرنسية واضطهاد الاستعمار والإمبريالية أكثر من طرحه مشاكل العمال الملموسة.

لكن إذا كان الاتحاد العام للشغالين بالمغرب يروم رفع مستوى معيشة العمال ودمقرطة النظام، فإنه لا يتجاوز عتبة الإصلاحية الكلاسيكية ويضع جميع مطالبه في إطار الدولة الملكية، التي ينوي احترامها والدفاع عنها.

إن أيديولوجية حزب الاستقلال على المستوى النقابي واردة بالفعل في نقد الاتحاد المغربي للشغل. عندما أعلن علال الفاسي، متحدثاً عن الاتحاد المغربي للشغل، «أن النقابة تعاونت مع الدولة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستطاعت كسب مكانة هامة في دواليب الدولة والاضطلاع بدور كبير في بلورة اتفاقات جماعية وتسوية النزاعات الاجتماعية» [26]، ويضيف، أنه منذ خيانة بن الصديق من خلال الانشقاق السياسي عام 1959، جرى التلاعب بالطبقة العاملة لتحقيق أهداف سياسية. بينما «لا يوجد انقسام مذهبي أساسي بين عمال هذا البلد. يتهم هؤلاء قادة الاتحاد المغربي للشغل باختلاس أموال العمال، وتجاهل مصالح العمال وتكوينهم مهنيًا ونقابيًا والرغبة في إرساء دكتاتورية نقابية من خلال المباحدة بين المؤتمرات وتعيين أصدقائهم الطيعين على رأس النقابات والاتحادات والفدراليات: ويتهمونهم، علاوة على ذلك، على أنهم تزعموا مغامرة سياسية دون نتيجة، أثبتت التجربة أنها تؤخر تعبئة القوى الحية في البلد وتحرير الجزائر والصحراء ووحدة شمال إفريقيا. «من المؤسف أن الدولة، دون نظرية محددة وبلا قدرة ابداع، اكتفت، بعد عام من النضال الذي كان العمال ضحيته، بإرسال برقيات تشجيع إلى الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل الذي ينظم إضرابات سياسية ويثير اضطرابات.

«على أي حال، فإن حزب الاستقلال، الذي يدرك هيمنة الرسمال الأجنبي وضرورة تعبئة القوى الحية في البلد من أجل التقدم السريع، يظل مخلصاً لمبدأ الوحدة النقابية؛ إلا أنه يود

البلدان الديمقراطية باستثناء البلدان الشيوعية وبعض البلدان ذات الأنظمة الديكتاتورية. بلدنا عضو في الأمم المتحدة وكان ينبغي أن يحترم هذا الالتزام. لسوء الحظ، لم تحترم حكومة عبد الله إبراهيم هذا الالتزام لاستغلال العمال من ناحية والبقاء في السلطة بفضل دعم المركزية النقابية المترددة من ناحية أخرى.

«هكذا اقتنعنا بمساعدة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والدفاع عن مصالح وحقوق العمال. نناضل ليس وحسب لوضع حد للمضايقة والتسريح ولا احترام الحق في التنظيم النقابي، ولكن نناضل أيضاً لتطبيق الحقوق المعترف بها عموماً، وفق روح ومنطوق النصوص المعمول بها. سأستغني عن تعليق طويل على الإضراب الذي أطلقه النقابيون الزائفون لأن العدالة أعلنت بطلان انتخابات الغرفة التجارية. ترون، هؤلاء الناس لا يخشون أي شيء. كما أننا عازمون، حزب الاستقلال والاتحاد العام للشغالين بالمغرب على حد سواء، على خوض نضال، كما كنا خضناه تحت نظام الحماية. لن نتنازل عن أي حق من حقوقنا. من خلال الإضرابات يريد الانشقاقيون والنقابيون الزائفون ويسعون إلى الضغط على حكومة جلاله الملك، حتى لا تعترف بالاتحاد العام للشغالين بالمغرب. إنهم يعتقدون من خلال القيام بذلك، أنهم سينالون مبتغاهم. نرجو أن يثوبوا إلى رشدهم ويعلموا أننا مستعدون للتضحية بأنفسنا من أجل المبادئ التي التزمنا بها أمام الله دفاعاً عنها وأنها سننتصر حتماً في يوم أو آخر، لأننا لا نريد سوى لما فيه خير الشعب المغربي والوطن تحت رعاية جلاله الملك.»

هذا النص التاريخي الذي كتبه علال الفاسي غني عن التعليق، ويؤكد رغبة البرجوازية في تصحيح المسار بعد أخطائها السابقة وإعادة هيكلة نفسها سياسياً. وهكذا، بالنسبة لإنشاء الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإنها تسعى إلى إعادة تحديد علاقاتها بشكل أوضح مع «حركة البروليتاريا». وتحت محك الحقائق، قامت منذ عام 1960 بإصلاح عميق لهياكلها، والتي يفترض الجزء الأول منها إعادة التحكم بالطبقة العاملة والفلاحين.

ومقابل إعادة التحكم جزئياً بالبروليتاريا ستمكن من تثبيت الحد الأدنى من مصداقيتها السياسية، والاستمرار كأول حزب برجوازي في البلد وإعادة التفاوض مع السلطة حول عودة إلى مناصب الدولة. سنرى أن هذه الأهداف ستتحقق لاحقاً؛ ونشير هنا إلى حدث هام: وهو إذا خرج الاتحاد المغربي للشغل من حزب الاستقلال



## المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم أحمد بناني

تواصل-ة المناضل-ة نشر الفصل الرابع عشر من اطروحة المناضل الفقيه أحمد بناني ، الصادرة في العام 1983 بعنوان «التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن 19 إلى «المسيرة الخضراء» 1975 فيما يلي:

• . برجوازية حزب الاستقلال ومسألة النقابة

أحرار وواعون ثاروا ضد مثل هذه الأساليب والانحرافات. هؤلاء الرجال الثائرون الذين أرادوا استتباب النظام في العمل النقابي المغربي الناشئ، مجازفين بحياتهم، وجدوا فينا مساعدين ومدافعين عن الطبقة العاملة. إن المواطن المغربي على وعي بحقوقه ولكنه أيضا على دراية بواجباته. إنه لا ينضم إلى الحزب أو الاتحاد العام للشغالين بالمغرب للاغتناء ولكن دفاعا عن إخوانه الذين لم يبق لهم شيء.

«تمكن الوطنيون، بفضل كفاحهم المستمر، من انتزاع أكثر القوانين ديمقراطية. لكن هذه القوانين دون فائدة إذا لم نجد أشخاصا مخلصين لفرض احترامها. نحن نفتقر في بلدنا إلى قضاة نزهاء لتطبيق النصوص التشريعية. يتعرض المواطن للضرب والسخرية والإذلال؛ ويجري تسريحه دون سبب، كل ذلك لأن الإدارة، بصمتها، متواطئة. هل سبق لنا أن رأينا عمالاً يهددون بالإضراب إذا أعادت الإدارة عمالاً آخرين موقوفين ظلماً وبرأتهم محكمة مختصة؟ هل هذا هو التضامن؟ لا يمكن للأجنبي إلا أن ينشر صدره أمام مثل هذه الحقائق.

«لا نريد العدالة والحرية والمساواة لأنفسنا وحسب، بل نريدها أيضاً للجميع دون أي تمييز. الحرية والعدالة والمساواة، يجب ألا ننسى ذلك، حصلنا عليها في إطار القانون؛ والنصوص التشريعية المعمول بها في بلدنا دليل على ذلك. فقط، هناك أشخاص يريدون ويسعون بكل الوسائل إلى توظيفها لصالحهم وحسب. هل من المعقول، في بلد مثل بلدنا، معاينة انتهاك أكثر الحقوق والحريات أساسية كل يوم؟

«خذ على سبيل المثال حالة الحق النقابي. العمل النقابي جمعية هدفها الدفاع عن حقوق أعضاء الجمعية المذكورة. إنه ضروري لاقتصاد البلد ذاته. أقر ظهير بحق التنظيم النقابي للمغاربة. يمنح هذا الظهير الحق لأي مغربي في الانضمام إلى أي نقابة يختارها. هذا الحق معترف به من قبل جميع البلدان ويحتل مكانة بارزة في إعلان حقوق الإنسان. أقرت فرنسا نفس هذا الحق في ميثاق حقوق الإنسان. إنه قانون عالمي معترف به من قبل منظمة الأمم المتحدة ويطبق في جميع

اللحظة تحديداً لينتخب بأغلبية ساحقة في حفل مهيب، في نيسان/أبريل عام 1959، من قبل مؤتمر جرى اختيار أعضائه بعناية، وقدموا أنفسهم بصفتهم الناطقين الحقيقيين الوحيدين باسم الشعب. ومع ذلك، سيخلق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب ثنائية نقابية غير متميزة الحدود الأيديولوجية والسياسية كثيراً.

في الاجتماع العام للاتحاد الجهوي لنقابة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في الرباط، في 10 تموز/يوليو عام 1962، ارتجل علاء الفاسي خطاباً قصيراً [25] حول الوضع النقابي الذي كان نشأ في المغرب، إن الاجتماعات التي تعقد حالياً في جميع أنحاء المغرب حول العمل النقابي والحرية النقابية في بلدنا، لا تهدف فقط إلى تجميع العمال وإلقاء خطابات عليهم. انتهى زمن الخطابات، فنحن نشهد حالياً مرحلة نضال من أجل انتزاع حريتنا النقابية وحتى يتمكن جميع العمال في هذا البلد من التمتع بحقوقهم، بما في ذلك ما يختارونه من حق في المجال النقابي. عقد الاتحاد العام للشغالين بالمغرب اجتماعات عامة منذ أسابيع لتعريف أعضائه بالمشكلة النقابية الحقيقية والتموضع في السياق الصحيح. إن النضال الذي يخوضه الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حالياً نضال ما من هدف آخر له إلا تحرير العامل المغربي بأوسع معاني الكلمة من تحكم النقابيين المزيفين والانتهازيين.

«جاء هذا النضال، الذي تخوضه الطبقة الكادحة داخل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في وقته. أقول جيداً في وقته، لأن النقابات الأولى تشكلت لتشن، بالتوازي مع حزب الاستقلال، النضال من أجل التحرر الوطني والدفاع عن حقوق المواطنين.

كان الوطنيون والنقابيون يخوضون نضالاً مشتركاً، وكان مثلهم الأعلى مشتركاً وهدفهم مشتركاً، وهو استقلال بلدهم. لكن لسوء الحظ، بمجرد الحصول على الاستقلال، استغل بعض القادة النقابيين وجودهم على رأس المركزية النقابية المغربية لتحقيق أكبر قدر من الأرباح. ونتيجة ذلك، خانوا قضية العمل النقابي. لحسن الحظ، كان هناك بين هؤلاء القادة النقابيين رجال



2. برجوازية حزب الاستقلال ومسألة النقابة بالنسبة لبرجوازية حزب الاستقلال، أدى تطور الاتحاد المغربي الشغل في سنوات الستينيات إلى ردود فعل حتمية وأجبره على تغيير تكتيكية واستراتيجيته للتحكم بالطبقة العاملة.

كان من الحتم تقريباً في عام 1959، مع الانشقاق الذي شهدته الحزب، أن تكون ثمة تداعيات على مستوى النقابة. يشكل الاتحاد المغربي للشغل دعامة حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية الجديد، ولم يكن يتبقى لحزب الاستقلال سوى تبني مركزية نقابية جديدة تتماشى مع أهدافه.

وبالتالي، ستظهر نقابات مستقلة تضع نفسها فوراً تحت رعاية حزب الاستقلال وستشكل لجنة اتصال وتنسيق هدفها تأسيس الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. تشظى حلم الوحدة الذي حافظ عليه المحجوب بن الصديق، ولكن بدعم من أصدقائه السياسيين الذين يتمسكون بزمام السلطة، وسيستخدم كل إمكانات الاتحاد المغربي للشغل في معركة لا هوادة فيها ضد الانشاقين، والتي تختلط مع المعركة التي يقودها بن بركة ضد مخلصي علال الفاسي. كل الوسائل جيدة. الوسائل الإدارية في المقام الأول، إذ رفضت الحكومة المؤيدة للاتحاد المغربي للشغل الاعتراف بوجود النقابات الجديدة وستستمر في هكذا موقف حتى بعد تشكيل الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في 20 آذار/مارس عام 1960. انتهزت السلطات المحلية كل الفرص لعرقلة النقابات الجديدة قانونياً. كان رد فعل الاتحاد المغربي للشغل عنيفاً قلماً وكلمة، دون احتساب التظاهرات والتظاهرات المضادة والإضرابات التي رسمت معالم عام 1959 وبداية 1960. وقع العنف ومعه المعتقلون والقتلى. أخيراً، اختار المحجوب بن الصديق هذه